

الموقف الياباني من الإحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ م

أ.م.د. علي جودة صبيح المالكي

مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

Email: ali.almaliki@uobasrah.edu.iq

المخلص

يدرس هذا البحث تحليل الموقف الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مركزاً على تفكيك العوامل السياسية، والاستراتيجية، والقانونية، التي أسهمت في بلورة هذا الموقف على المستويين الرسمي والشعبي، كما يسعى إلى إبراز طبيعة الدور الذي اضطلعت به اليابان، في جهود إعادة إعمار العراق في أثناء مرحلة ما بعد الحرب. وتطرق البحث إلى مجموعة من المحاور الرئيسية، بدءاً من محددات سياسة اليابان تجاه العراق، مروراً بأسباب دعمها للاحتلال الأمريكي، وصولاً إلى الموقف الشعبي الياباني وموقف الأحزاب اليابانية من الحرب. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ اليابان اتخذت قرار دعم الاحتلال الأمريكي نتيجة لتغيرات استراتيجية في سياستها الخارجية، حيث سعت إلى تعزيز مكانتها الدولية، وتحقيق مصالحها الاقتصادية المرتبطة بالنفط، وقد أظهر البحث كذلك أنّ الرأي العام الياباني كان معارضاً كثيراً للحرب، إذ عارض ٦٠% إلى ٨٠% من المواطنين المشاركة في العمليات العسكرية، مما يعكس الفجوة بين الموقف الرسمي والشعبي. فيما يتعلق بإعادة إعمار العراق، قدمت اليابان مساهمات مالية كبيرة، تجاوزت خمسة مليارات دولار، وأرسلت قوات الدفاع الذاتي للمساعدة في جهود الإعمار، مما يعكس تحولاً في سياستها الخارجية نحو مزيد من الانخراط في الشؤون الدولية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، اليابانية، العراقية، التحالف.

The Japanese position on the American occupation of Iraq in 2003

Assist. Prof. Dr. Ali Jauda Sabih Al Maliki

Basra and Arab Gulf Research Center / University of Basrah

Email: ali.almaliki@uobasrah.edu.iq

Abstract

This Research analyzes the Japanese stance on 2003 US-led invasion of Iraq, focusing on deconstructing the political, strategic, and legal factors that shaped this position at both the official and popular levels. It also seeks to highlight the nature of Japan's role in Iraq's post-war reconstruction efforts. The research addresses several key themes, beginning with the determinants of Japan's policy toward Iraq, moving through the reasons for its support of the US-led invasion, and concluding with the Japanese public's stance and the positions of Japanese political parties regarding the war. The study concludes that Japan's decision to support the US-led invasion stemmed from strategic shifts in its foreign policy, as it sought to enhance its international standing and secure its economic interests related to oil. The research also reveals that Japanese public opinion was largely opposed to the war, with 60% to 80% of citizens opposing participation in military operations, reflecting the gap between official and public opinion. With regard to the reconstruction of Iraq, Japan has made substantial financial contributions, exceeding five billion dollars, and has sent Self-Defense Forces to assist in reconstruction efforts, reflecting a shift in its foreign policy towards greater involvement in international affairs.

Keywords: Relations , Japanese , Iraqi , Alliance .

المقدمة

بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين العراق واليابان في عام ١٩٣٩، وشهدت على مدار العقود، مراحل من القوة والضعف نتيجة للتغيرات المحيطة بالبلدين. إلا أن العلاقة لمست تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣، الذي تزامن مع الاحتلال الأمريكي للعراق. (١)

مثل الموقف الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق يوم ٢٠ آذار من عام ٢٠٠٣ تحولاً كبيراً في العلاقة بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط. فقد أعلن رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كوزيمومي ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ Junichiro Koizumi دعمه للهجوم الأمريكي على العراق عند إعلان جورج بوش الأب ٢٠٠١ - ٢٠٠٩ George w. Bush الحرب، ففي مؤتمر صحفي له في ١٨ آذار قال: " بعد استماعي لخطاب الرئيس بوش، شعرت أنه لا بد أن يكون قراراً مؤلماً. إذ تشير المعطيات إلى أن الرئيس بذل جهوداً حثيثة للحصول على تعاون دولي. في ظل هذه الظروف، لم يكن أمام الرئيس بوش خيار آخر، وأنا أؤيد ذلك". (٢)

تعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ واحداً من الأحداث الأكثر تأثيراً في التاريخ الحديث، مع الاحتلال الأمريكي، حيث دخلت اليابان مرحلة جديدة من التعاون مع العراق، وسعت إلى تقديم الدعم في مجالات إعادة الإعمار والتنمية، منتفعة من خبراتها في الإدارة والمشاريع الكبرى (٣). كان قرار إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية (SDF) إلى العراق للمساعدة في إعادة الإعمار تحولاً كبيراً في السياسة الخارجية اليابانية، فقد أقدمت اليابان لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ على إرسال قوات عسكرية إلى العراق تحت ذريعة إعادة البناء والإعمار، ووظفت كذلك أيضاً المساعدات الاقتصادية كوسيلة لدعم العملية السياسية في العراق. أدت الحرب على العراق إلى إبراز عمق التطابق بين السياسات اليابانية والأمريكية في الشرق الأوسط، وأكدت تأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والإقليمية والدولية، في صياغة العلاقات اليابانية مع هذه المنطقة. (٤)

شكلت الأزمة العراقية عام ٢٠٠٣ منعطفاً رئيساً في سياسة اليابان تجاه العالم العربي، فقد ركزت سياسة اليابان على تقديم دعم سياسي صريح للحرب الأمريكية، إلى جانب توسيع نطاق المشاركة العسكرية اليابانية، بشكل غير مسبوق لدعم الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب وما أعقبها. كما استضافت اليابان مؤتمراً دولياً لإعادة إعمار العراق بعد انتهاء الحرب، حيث قدمت ثاني أكبر التزاماتها مالية للمساعدات في هذا السياق. (٥)

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في فهم الموقف الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتحليل الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا الموقف. ومعرفة الاعتبارات الاستراتيجية التي دفعت اليابان لدعم الاحتلال أو معارضته؟

التساؤلات:

ما محددات علاقة اليابان بالعراق والشرق الأوسط؟

ما الأسباب التي دفعت اليابان لدعم الاحتلال الأمريكي للعراق؟

ما سعة تأثير الموقف الشعبي الياباني على موقف اليابان من الحرب؟

كيف أسهمت اليابان في عملية إعادة إعمار العراق بعد الحرب؟

ما النتائج المترتبة على العلاقات العراقية - اليابانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الموقف الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق، عن طريق تحليل الأسباب والدوافع التي أدت إلى ذلك، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي. كما تهدف إلى دراسة تأثير الاحتلال على العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان..

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على العلاقات العراقية اليابانية في مدة حرجة من التاريخ، مما يساعد على فهم كيفية تطور هذه العلاقات في سياق الأحداث الدولية. كما تسهم في معرفة موقف اليابان الرسمي والشعبي من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، وموقفها منه بعد الاحتلال الأمريكي، ومعرفة أسباب تغيير دور اليابان في السياسة العالمية بعد الحرب الباردة.

التمهيد: محددات سياسة اليابان تجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

تحدد مكانة الشرق الأوسط وأهمية بصفة عامة والعراق بشكل خاص في الاستراتيجية اليابانية بناءً على عوامل سياسية واقتصادية وحضارية كما يأتي :

المحدد الجيوبوليتيكي

يتميز الشرق الأوسط بموقع استثنائي، وثرورات طبيعية كبيرة، مما يمنحه دوراً بارزاً عالمياً. وبعد الحرب الباردة، زادت أهميته السياسية والاستراتيجية، وبرزت المنطقة كمحور للتنافس الدولي، تتجلى أهمية موقع الشرق الأوسط في مصالح اليابان العالمية، كونه ممراً حيوياً للصادرات والواردات، ومؤثراً في تأمين النفط وأمن اليابان القومي. لذا ركزت اليابان على هذا المحدد كأساس لتطور علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ومنها العراق.^(٦)

المحدد الاقتصادي

تنبثق مقارنة اليابان لمصالحها في الشرق الأوسط من إدراك صانعي القرار لضعف موقعها الدولي واعتمادها البنوي على نفط المنطقة مقابل هامش أوسع لمنتجاته^(٧)، إذ يمثل المحدد الاقتصادي عنصراً جوهرياً ومؤثراً في العلاقات اليابانية الشرق أوسطية، وذلك للأسباب التالية: أولاً: اليابان تُعد قوة اقتصادية عظمى. ثانياً: تمتلك اليابان مصالح اقتصادية حيوية في المنطقة. ثالثاً: الشرق الأوسط يتميز بثروات هائلة تجذب الاهتمام الياباني.^(٨)

تعد اليابان من القوى الدولية ذوات المصالح الاقتصادية في العراق، إذ تحتاج إلى موارد العراق الطبيعية كالنفط والغاز وموقعه الاستراتيجي في الشرق الأوسط^(٩)، وتعتمد بشكل كبير على المنطقة لتلبية حاجاتها النفطية. وتستورد حوالي ٨٠% من حوائجها النفطية من دول الشرق الأوسط، مما يجعل هذه الموارد النفطية ذوات أهمية حيوية للاقتصاد الياباني ونموه المستدام.^(١٠)

وتهتم اليابان بمنطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً العراق، لأسباب استراتيجية من حيث إن اليابان تدرك أهمية الشرق الأوسط، كمركز اهتمام القوى الكبرى ومصدر كبير للنفط والغاز، ما يدفعها لتعزيز علاقاتها مع الدول المؤثرة، ولا سيما العراق لتحقيق مصالحها الاقتصادية.^(١١)

المحدد السياسي

حاولت اليابان بناء شراكة قيادية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف دعم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وترسيخ التوازن الدولي في الشرق الأوسط. كما تسعى كذلك إلى تعزيز وجودها الإقليمي، لتحسين مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، في مواجهة القوى المنافسة.^(١٢)

أضحى الشرق الأوسط يحتل مكانة محورية ودوراً بالغ الحساسية ضمن أولويات العلاقات اليابانية - الأمريكية بكونه ساحة مؤثرة في توازنات المصالح الاستراتيجية، والتنسيق السياسي بين

الجانبين إلى حد أن السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، شهدت تأثيراً واضحاً بتطور هذه العلاقات. وقد انعكس ذلك بجلاء على طبيعة علاقة اليابان مع دول المنطقة، سواء في أثناء مدد التهدة أو الأزمات التي نشبت مع الولايات المتحدة الأمريكية.^(١٣)

شهدت اليابان منذ الحرب العالمية الثانية تطورات كبرى أثرت على سياستها الخارجية، ولا سيما الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١، وهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣. خلال هذه السياقات، أصبحت السياسات اليابانية مرتبطة بشكل وثيق بالاستراتيجية الأمريكية، ولا سيما فيما يتعلق بالصراع العربي - "الإسرائيلي" والموقف من العراق، حاولت السياسة اليابانية طوال هذه المدة، الجمع بين هدفين متعارضين: الأول ضمان علاقات طيبة مع الدول العربية، لاستمرار تدفق النفط الذي يوفر نحو ٨٠% من حاجاتها السنوية، والثاني الحفاظ على التحالف الاستراتيجي الراسخ مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥.^(١٤)

وعلى وفق ما أشار إليه الباحث الياباني أتوشي توكيناي Atoshi Tokiani، فإن العلاقات اليابانية الأمريكية، تعد العامل الأكثر تأثيراً وأهمية في صياغة توجهات اليابان الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ضمن هذا السياق.^(١٥)

وقد ذهب عدد من الباحثين إلى أن "العلاقة الثنائية اليابانية - الأمريكية مثل العامل الخارجي فيها الأهم والذي استندت إليه جميع سياسات اليابان الخارجية، في حين يذهب آخرون إلى حد اعتبار اليابان دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، مشيرين إلى أن "اليابان اضطرت إلى اتباع سياسة حليفها في الشرق الأوسط".^(١٦)

المحدد الأمني

في أعقاب الحرب العالمية الثانية أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض بنود جديدة على النظام السياسي الياباني، تمثلت في دستور جديد أعيدت عبره هيكل الدولة اليابانية على أسس قانونية وسياسية مغايرة، وقد تضمن مجموعة من المواد الجوهرية أبرزها المادة التاسعة التي قيدت حق اليابان في استعمال القوة العسكرية بما في ذلك التخلي عن الحرب لحل النزاعات، وهو ما شكل قطيعة واضحة مع النزعة العسكرية السابقة، ورسخ تحول اليابان إلى دولة ذات توجه سلمي ضمن النظام الدولي الجديد.^(١٧)

وعلى الرغم من أن الدستور يحظر على اليابان اكتساب قوة عسكرية تتجاوز الدفاع عن النفس، إلا أن الأمة تفتخر كذلك بوحدة من أكبر القدرات العسكرية في العالم، وكانت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الإنفاق الدفاعي ٢٠٠٤. (١٨)

أظهرت التحولات الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، تأثير العامل الأمني على العلاقات اليابانية مع الشرق الأوسط ودور المنطقة في المصالح اليابانية، ويتضح ذلك من خلال: الأزمة النووية لكوريا الشمالية وتداعياتها على أمن اليابان، هجمات ١١ أيلول وتهديد الإرهاب العالمي، تصدي العالم لانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستمرار الصراعات بالشرق الأوسط. تعتمد اليابان كلياً على نفط المنطقة، مما جعل أمن الطاقة جزءاً أساسياً من أمنها القومي واستقرار اقتصادها، حيث تكتسب مسألة تأمين إمدادات النفط والغاز أهمية كبيرة في هذا السياق. (١٩)

سياسة اليابان تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية

أرست الحكومة اليابانية علاقات دبلوماسية مع العراق في كانون الأول عام ١٩٣٩، منتفعة من تنامي التجارة بين البلدين على حساب النفوذ البريطاني. ومع ذلك، تغيرت مجريات العلاقة بعد انضمام اليابان إلى دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الجانبين، إذ أعلن العراق الحرب على اليابان في عام ١٩٤٣. عقب نهاية الحرب، انتهجت اليابان سياسة جديدة مغايرة تماماً لما سبق، مما مهد لانطلاق ما يُعرف بـ"المعجزة الاقتصادية الثانية". أحد متطلبات هذه المرحلة كان إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية، من بينها العراق. (٢٠)

أرسلت اليابان في عام ١٩٥٣، أول وفد اقتصادي لها إلى المنطقة ترأسه رئيس شركة شحن يابانية كبرى فضلاً عن مسؤولين حكوميين ومديري أقسام بشركات صناعية وتجارية يابانية، مما أدى إلى إنشاء غرفة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية عام ١٩٥٦ لمتابعة الأوضاع هناك. بحلول الستينيات، ارتفعت نسبة اعتماد اليابان على النفط من الشرق الأوسط إلى ٨٤,٧%، مما جعل المنطقة سوقاً كبيراً للسلع اليابانية، لكن الحكومة اليابانية واجهت تحديات في تأمين مشاريع الطاقة، إذ فشلت العديد من الشركات اليابانية في الحصول على مشاريع محطات طاقة ضخمة في الشرق الأوسط بسبب نقص التنسيق مع حكومات تلك البلدان. (٢١)

بعد توقف تصدير النفط من الدول العربية خلال حرب عام ١٩٧٣ بين مصر و"إسرائيل"، تلقى اليابانيون درساً قاسياً عندما تبين أن قدراتهم الصناعية والتقنية ومستوى الخدمات المتقدمة التي يمتلكونها أصبحت بلا جدوى مع توقف إمدادات الطاقة. ومنذ ذلك الوقت، تولي اليابان أولوية كبرى لقضية الإمدادات النفطية (٢٢)، وخلال السبعينيات، بدأت اليابان في اتباع سياسة طاقة

مستقلة، بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣. عُدت سياستها تجاه الدول المنتجة للنفط مؤيدة للعرب، مما ساعد في تأمين إمدادات النفط من المنطقة. هذه السياسة التي اطلق عليها العراق دبلوماسية التوسل Begging Diplomcy أدت إلى استقراراً في العلاقة نسبياً بين اليابان والعراق، وأسست لفهم متبادل أثر على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في السنوات اللاحقة^(٢٣).

تحظى الساحة العراقية باهتمام ياباني ملحوظ ومصالح متشابكة، الذي كان يُعد أحد مصادرها الرئيسية للنفط وسوقاً حيويًا لمنتجاتها. في سبعينيات القرن الماضي، أصبح العراق مسؤولاً عن توريد نحو ٧,٦٪ من حاجاتها اليابان النفطية القادمة من الشرق الأوسط، متفوقاً على إيران التي زودت اليابان بـ ٦,١٪ خلال المدة نفسها^(٢٤) كما لعبت اليابان دوراً بارزاً بكونها المصدر الأساس للبضائع إلى العراق لمدة سبعة أعوام، من أواخر السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، حيث زوّده بمنتجات في مجالات مثل الآلات الصناعية، الحديد والصلب، والسيارات. فضلاً عن ذلك، احتل العراق نسبة تُقدر بنحو خمس الطلبات الموجهة لبناء المصانع من جانب اليابانيين في الخارج^(٢٥).

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق تطوراً لافتاً خلال ثمانينيات القرن الماضي، وبرز ذلك من خلال زيارات قام بها رئيس جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية - العراقية، يوشياكي كيبى Yoshiki Kibi، إلى العراق، إلى جانب الزيارات الرسمية للوزراء العراقيين إلى اليابان^(٢٦). على الرغم من الحرب العراقية الإيرانية، استمرت هذه العلاقات، بل وتعززت اقتصادياً مع ارتفاع حركة الواردات والصادرات خلال منتصف الثمانينيات، غير أنّ طول أمد الحرب، وإغلاق خط أنابيب النفط العراقي الحيوي عام ١٩٨٢، بجانب تراكم الديون العراقية المستحقة لليابان، أدى إلى تراجع تدريجي في مستوى العلاقات بين البلدين^(٢٧).

تبنت اليابان موقف الحياد في الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، كان موقفها في البداية موقفاً متوازناً إذ عملت على الحفاظ على علاقات متوازنة بين الطرفين المتصارعين، ولكن هذا الموقف تبدل في مرحلة لاحقة عن طريق الضغوط الأمريكية، عندما بدأت باتخاذ مواقف متشددة في تعاملها الاقتصادي مع إيران، ومن ثم اتخاذها موقفها الحقيقي الذي لا يتطابق مع الموقف الرسمي المعلن في بداية الحرب، وهو الحياد والسعي إلى حل الخلافات القائمة بين البلدين بالطرق السلمية ؛ وإن انحازت بشكل واضح فيما بعد إلى جانب العراق نتيجة للضغوط الأمريكية^(٢٨).

ومع استمرار الحرب، وإغلاق خط أنابيب النفط العراقي الرئيسي عام ١٩٨٢ ، وتراكم المدفوعات العراقية المتأخرة لليابان، تراجعت العلاقات. ومع ذلك، في المدة ما بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية واندلاع حرب الخليج الثانية، كانت الشركات اليابانية "تدرس بجدية اقتراح بغداد بشأن المشروعات المشتركة" (٢٩)

وخلال المدة بين نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، وبداية حرب الخليج الثانية، كانت الشركات اليابانية تدرس بجدية مقترحات بغداد حول تطوير احتياطات النفط العراقية بشكل مشترك. فقد كان العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم، بما يُقدر بـ ١١٢٥ مليار برميل، أي ما يعادل حوالي ١٠,٩٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، ليحلّ بعد المملكة العربية السعودية التي تمتلك نحو ٢٥٪، لولا اندلاع حرب الخليج الثانية، كانت الحكومة اليابانية تسعى لتأسيس مشروعات اقتصادية واسعة النطاق مع العراق. (٣٠)

كان رد الفعل الأولي للحكومة اليابانية على احتلال العراق للكويت في آب ١٩٩٠، هو تجميد استخدام أرصدة الكويت، وهو ما فُرض يوم الاحتلال. بعد ١٤ آب ١٩٩٠، أوقف العراق إصدار تأشيرات الخروج، ومنع جميع اليابانيين من مغادرة العراق. وكان هذا نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، حيث بدأ العراق ينظر إلى اليابان بنظرة الدول الغربية الأخرى (٣١).

وكذا كان رد الفعل الأولي للحكومة اليابانية برئاسة رئيس الوزراء توشيكي كايفو ١٩٨٩ - ١٩٩١ Toshiki Kaifu سريعًا: إذ أعلنت عن سياسة عقوباتٍ ضد العراق، حتى قبل بدء الحظر الذي ترعاه الأمم المتحدة، واتخذت إجراءاتٍ لتجميد جميع الأصول الكويتية والائتمانات التجارية، ووقف التعاون الاقتصادي مع العراق. (٣٢)

عقب الاحتلال، اجتمع رئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو مع النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان، في عمان بتاريخ ٤ تشرين الأول عام ١٩٩٠، حيث نصحه بتجنب تكرار أخطاء اليابان الإمبريالية في الثلاثينيات، وأغلقت السفارة اليابانية في بغداد في كانون الثاني عام ١٩٩٠، وتم تجميد العلاقات بين البلدين، و لا سيما بعد احتجاز رهائن يابانيين من قبل العراق (٣٣).

حاولت الدبلوماسية اليابانية تحرير الرهائن، واستمر التركيز حتى تم تحقيق الإفراج المتزامن عن الرعايا الأجانب في كانون الأول ١٩٩٠. إذ أرسل عدد من أعضاء البرلمان، بمن فيهم رئيس الوزراء الأسبق ياسو هييرو ناكاسوني ١٩٨٢ - ١٩٨٧ Yasuhiro Nakasone، إلى العراق للتفاوض بشأن قضية الرهائن (٣٤).

قوبل الاحتلال بإدانة دولية واسعة، حيث عدته الأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، مما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية على العراق. حيث حشدت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً عسكرياً قوياً لتحرير الكويت، مما أدى إلى تشكيل قوة متعددة الجنسيات تضم ٧٠٠ ألف جندي. بعد فشل الحلول الدبلوماسية، بدأت الحرب الجوية في كانون الثاني ١٩٩١، تلتها "حرب المئة ساعة" البرية التي أدت إلى تحرير الكويت. (٣٥)

شعرت الحكومة اليابانية وشعبها بشدة العقاب الدولي لموقفها من حرب الخليج الثانية - عندما حالت المادة التاسعة من دستورها من دون المشاركة في التحالف الدولي لتحرير الكويت. هذا الشعور بالضعف أمام المساهمات الدولية، حفّز على إعادة إحياء ما يكمن في صميم الهوية الأمنية اليابانية. (٣٦)

وخلال المدة الممتدة بين حرب الخليج الثانية والحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، لم تكن هناك أي علاقات دبلوماسية بين الجانبين. مع ملاحظة أنّ قيمة المساعدات اليابانية للعراق كانت متواضعة للغاية، إذ لم تتجاوز مليون دولار أمريكي ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨. (٣٧)

سارعت اليابان لإدانة احتلال العراق للكويت، وقدمت تسعة مليارات دولار أمريكي، لدعم العمليات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. انحازت اليابان إلى الدول العربية الموالية لحليفها، وقررت تقديم مساعدات بقيمة (٢) اثني مليار دولار لجيران العراق، مما رفع حصة الشرق الأوسط من إجمالي مساعدات التنمية الخارجية اليابانية إلى ٢٠%.

بعد انتهاء الحرب، انقطعت الاتصالات تقريباً بين اليابان والعراق، حيث تمسكت اليابان بموقفها بترك استئناف المحادثات الرسمية حتى يمثل العراق لقرارات مجلس الأمن. ومن ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨، تبرعت اليابان بمبلغ ٩٧٠ ألف دولار أمريكي لأغراض إنسانية، وقررت في آذار ١٩٩٩ تقديم مساعدات طارئة بقيمة ٩٥٠ ألف دولار لليونسيف، و ٦٠٠ ألف دولار للجنة الدولية للصليب الأحمر. ومع ذلك، كانت هذه الأرقام أقل بكثير من المدفوعات السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية من دول مثل ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة. (٣٨)

وظلت اليابان بعيدة عن المشاركة في حملة الاحتواء والعقوبات والضربات العسكرية العقابية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد حرب الخليج الثانية. مع ذلك، صدرت تصريحات رسمية من حين إلى آخر عن "تقهم" من رؤساء الوزراء اليابانيين ردّاً على القصف الأمريكي والبريطاني المتكرر للعراق (٣٩)، في منتصف التسعينيات، بدأت الحكومة اليابانية بإيداء اهتمام متزايد بإعادة بناء علاقتها الاقتصادية مع العراق، مدفوعة بتشجيع من الشركات التجارية

اليابانية. جاءت هذه المبادرة بفضل الفرصة التي أتاحتها الأمم المتحدة من خلال إطلاق برنامج "النفط مقابل الغذاء" في عام ١٩٩٥. ومع انخراط الشركات الغربية سريعاً في البرنامج، دخلت شركات التجارة اليابانية العامة على الخط ووقعت اتفاقية مع العراق لاستيراد النفط إلى اليابان في كانون الأول ١٩٩٦. (٤٠)

أصبحت شركة ميتسوبيشي Mitsubishi أول شركة يابانية توقع اتفاقية مع العراق ضمن البرنامج، في حين بدأت شركات أخرى مثل ماروبيني Marubeni وإيتوتشو Iwatani بالتفاوض لشراء النفط. وعلى الرغم من هذه التحركات، استمرت الحكومة اليابانية في دعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد النظام العراقي. (٤١)

وعلى الجانب الآخر، وفي موازاة هذه الجهود الاقتصادية، كان هناك توجه دبلوماسي مختلف تماماً تحت ضغط أمريكي. ففي عام ١٩٩٦، أعربت الحكومة اليابانية عن دعمها للهجوم الجوي الأمريكي والبريطاني على العراق. وشكّل عام ١٩٩٨ منعطفاً كبيراً؛ إذ تخلت اليابان عن نهج الغموض الذي كانت تتبعه سابقاً، واتبعت موقفاً أكثر انسجاماً مع السياسة الأمريكية، التي ركزت على "احتواء" العراق. بعد القصف الأمريكي على العراق في ذلك العام، زادت الضغوط الأمريكية التي دفعت اليابان إلى تعزيز موقفها الرسمي، والذي كان في البداية مصاعاً بعبارات مبهمّة، توازن بين المصالح الاقتصادية، ليصبح دعماً علنياً وواضحاً للإجراءات الأمريكية. كما شاركت اليابان في عام ١٩٩٨ في رعاية قرار مجلس الأمن ١١٥٤ و١٢٠٥ إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. (٤٢)

طلبت اليابان في شباط ١٩٩٨، الالتزام بهدنة أولمبية (المرتبطة بالألعاب الأولمبية)، لكنها استمرت في دعم قرارات مجلس الأمن ضد العراق. إذ تدهورت العلاقات بين البلدين بعد حرب الخليج الثانية، إذ أدان العراق اليابان أكثر من أي دولة أخرى، مما أبرز فجوة واضحة في التصورات بين البلدين. (٤٣)

كان العراق يحاول حث اليابان على الانضمام إلى حملة مناهضة العقوبات إلى جانب روسيا والصين وفرنسا. ويعتقد العراق أنّ العوامل التي تدفع اليابان، هي كما يلي؛ أولاً : تطمح اليابان سداد ديونها؛ ثانياً : حاجة اليابان إلى النفط العراقي بسبب جودته ؛ ثالثاً : فضلاً عن حاجتها إلى اسواق للصادرات اليابانية، وبعد القصف الأميركي- البريطاني عام ١٩٩٨، ندد نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان باليابان ووصفها بأنها "دولة تابعة للولايات المتحدة أو أقل من ذلك". (٤٤)

بلغت كميات النفط المستوردة من العراق حتى اذار من عام ٢٠٠٣ نسبة ٠,٣% من إجمالي وارداتها النفطية ١,٣ برميل يوميًا، ولم يكن عند اليابان أي استثمار في البلاد. كما أدركت في التسعينيات أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مُصمِّمةً بما يكفي لعزل العراق، مما يجعل من المستحيل إعادة بناء علاقات نفطية مع النظام العراقي. (٤٥)

خلال المدة ما بين حرب الخليج الثانية والحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين البلدين. وظلت المساعدات اليابانية للعراق هامشية: فقد صرفت له أقل من مليون دولار أمريكي بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٨، وقررت في عام ١٩٩٧ تقديم ١,٤٦ مليون دولار أمريكي إضافية كمساعدات طارئة. مثل إحجام الحكومة اليابانية عن إعادة العلاقات مع العراق، بعد حرب الخليج الثانية انحرافًا كبيرًا عن نهجها التقليدي، في التعامل الإيجابي مع الدول النفطية. ومع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة عزل العراق، ضحت اليابان بعلاقاتها النفطية المحتملة لصالح تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية. (٤٦)

شهدت العلاقات بين البلدين تغييرات عدة في نهاية التسعينيات. في تشرين الأول ١٩٩٩، زار العراق أول مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية اليابانية. مع تزايد أعداد رجال الأعمال اليابانيين الزائرين للعراق، قررت وزارة الخارجية إعادة فتح سفارتها في بغداد بتاريخ تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، والتي كانت مغلقة منذ حرب الخليج الثانية، بشكل غير رسمي مع إرسال دبلوماسيين من الأردن إلى العراق بالتناوب. وقد شجعت على ذلك زيارة عضو البرلمان والرئيس السابق لوكالة الدفاع فوميو كيوما Fumio Kyuma، إلى العراق عام ٢٠٠٠، وكذلك زيارة المدير العام لمكتب شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا. وفي نهاية ذلك العام، قرر مجلس الوزراء تعديل قراره بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، لأول مرة منذ فرضها خلال أزمة الخليج، رافعين الحظر على دفع تأشيرات الدخول وغيرها من تكاليف السفر إلى العراق، وكذلك على تكاليف تشغيل المكاتب في العراق للأنشطة التجارية المتعلقة بالقضايا الإنسانية. (٤٧)

المبحث الأول: أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وموقف اليابان منها:

وبعد حرب الخليج الثانية سخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل وسائل الإعلام العالمية وجهودها الدبلوماسية لإظهار العراق على أنه أكبر خطر في المنطقة على مصالحها، ومصالح حلفائها، لذلك سعت لكسب تأييد العالم بشن حروب على العراق عسكرية واقتصادية (٤٨). منذ أن تولى اليميني المتطرف جورج بوش Georhe H.W.Bush ١٩٨٩ - ١٩٩٣ الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت السياسة الأمريكية وتراجع ارتباط مفهوم الاستقرار الإقليمي، فبدت فكرة

احتلال العراق تبرز في قمة الأولويات الأمريكية ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ التي مثلت منعطفاً رئيساً للاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بوجه عام والعراق خاصة (٤٩).

لا ريب أن الحرب الأمريكية غير العادلة ضد العراق، كان لها ذرائع وأهداف معلنة وغير معلنة، لتبرر الاحتلال والاحتلال، منها ما يأتي:

امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل WMD

نجحت إدارة جورج بوش الأب في تحويل قضية " رئيس النظام السابق في العراق " من قضية سياسية إلى تهديد للأمن القومي الأمريكي، ولتسويق فكرة الحرب على العراق للرأي العام اعتمدت إدارة بوش الأب على مبررات رئيسة أهمها، امتلاك النظام العراقي، لأسلحة الدمار الشامل (٥٠). وفي عام ٢٠٠٢ أعلنت إدارة بوش عزمها على احتلال العراق إذا لزم الأمر لمنع العراق من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والتي يمكن أن يستخدمها للاحتلال أو يوفرها للإرهابيين. فضلاً عن ذلك، توقعت أن يصبح العراق دولة مسالمة وديمقراطية تكون بمثابة نموذج للمنطقة. قال الرئيس بوش في خطابه عن حال الاتحاد في كانون الثاني ٢٠٠٣ ، " عام بعد عام، ذهب صدام حسين إلى أبعد الحدود، وأنفق مبالغ هائلة، وواجه مخاطر كبيرة لبناء أسلحة الدمار الشامل والاحتفاظ بها، فبفضل الأسلحة النووية أو الترسانة الكاملة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يستطيع صدام حسين أن يستأنف طموحاته في غزو الشرق الأوسط، وإحداث فوضى مميتة في تلك المنطقة." (٥١)

كان مدير وكالة المخابرات المركزية CiA جورج تينيت Geroge Tenet يتخوف من أن ينظر إليه على أنه متساهل ، الأمر الذي رسخ عند عدد من رؤوسه قناعة بأنّ رئيسهم لا يريد استعداد الرئيس الأمريكي فأثروا التردد في نقل كثير من تحفظاتهم بشأن دقة التقديرات الاستخباراتية المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقي (٥٢)، ومع ذلك أكد جورج تينيت في مذكراته (في قلب العاصفة) (٢٠٠٧) At the Center of the Storm أنه لا يؤمن بأنّ أسلحة الدمار الشامل كانت السبب الرئيس وراء الحرب ضد العراق في عام ٢٠٠٣، ولكنها "الرأي العام" فقط، وذلك لأنّ النظام العراقي لا يمتلك أسلحة دمار شامل (٥٣)

وجاء في تقرير حديث صادر عن مؤسسة كارنيجي Garnege للسلام الدولي، أنّ مجتمع الاستخبارات قد بالغ في تقدير قدرات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية العراقية فحسب، بل وجد كذلك أنّ مسؤولي الإدارة "أساؤوا بشكل منهجي" التهديد الذي تشكله الأسلحة العراقية. (٥٤)

اوجدت الإدارة الأمريكية بيئة سياسية ضاغطة تحتل فيها اعتبارات الأمن القومي أولوية قصوى في ظل ما حدث في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وكان ثمة دعم عام واسع النطاق لتوجهاتها بهذا الشأن وفي ٢٦ أيلول من عام ٢٠٠٢، تحدث وزير الخارجية الأمريكي كولن باول Colin Powell ، في جلسة مغلقة إلى لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي، فأيد أنّ العراق سعى إلى شراء اليورانيوم من دولة أفريقية، وأنّ ذلك دليل على الطموح المتواصل للعراق لصنع السلاح النووي^(٥٥) وفي هذا الإطار كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تتعرض لضغط هائل في اتجاه تقديم ادلة قوية بشأن امتلاك أسلحة التدمير الشامل في العراق، مما أدى إلى قيامها بإعداد تقرير عاجل في تشرين الأول ٢٠٠٢، تم فيه رصد معلومات استندت إلى مصادر مشكوك فيها^(٥٦).

ألقى الرئيس الأمريكي بوش الأبن في ١٢ أيلول ٢٠٠٢ خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عدّد فيه انتهاكات الحكومة العراقية للقوانين الدولية، وحقوق الإنسان واتهمها بدعم الإرهاب، وسوء التعامل مع شعبها وجيرانها، رفض انتقال السلطة بصورة ديمقراطية، وإصرارها على احتجاز الأسرى والرهائن من رعايا الدول الأخرى. وفي هذا الخطاب طالب الرئيس الأمريكي الأمم المتحدة بالتدخل مهدداً بالتحرك لوقف تجاوزات الحكومة العراقية والتدخل ضد العراق، ولو بصورة منفردة، بعيداً عن المظلة الشرعية. وقد أثمر هذا الخطاب التحريضي ضد العراق عن صدور القرار (١٤٤١) في تشرين الثاني ٢٠٠٢^(٥٧)، الذي ألزم العراق بفتح جميع منشآته الحكومية، والخاصة للتفتيش الدولي من دون قيد أو شرط للتأكد من انتفاء حيازته لأسلحة الدمار الشامل التي أتهمته بها الإدارة الأمريكية^(٥٨).

بدأ العراق يشعر بالخطر؛ لذا استجاب إلى جميع فقرات القرار (١٤٤١) ولكن أمام صدور حكم من بريطانيا، بأنّ العراق لا يستجيب لمتطلبات القرار، فتقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لإصدار قرار جديد يتضمن إعلان رفض التزام العراق بقرار مجلس الأمن، بعرض تقديم أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته إلى المفتشين، مما يضطر مجلس الأمن استخدام القوة^(٥٩).

عدّ هذا القرار انتهاكاً لسيادة العراق، ومع ذلك، رحبت اليابان به، وعدّته دليلاً على وحدة المجتمع الدولي. إذ دعت اليابان العراق إلى الالتزام الفوري به، وتمكين فرق التفتيش من أداء مهماتها بلا قيود، مؤكدة أنّ امتلاك العراق أسلحة دمار شامل يشكل خطراً عالمياً. لذا كثفت جهودها الدبلوماسية للضغط على العراق للامتثال والتخلي عن هذه الأسلحة^(٦٠).

ألقى رئيس الوزراء كوزوموي خطاب دعم من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ أيلول ٢٠٠٢. دعا فيه الحكومة العراقية إلى قبول عمليات التفتيش الأمامية في العراق قبولاً فورياً وغير مشروط^(٦١)، وفي سياق مساعيها الدبلوماسية الرامية لاحتواء الأزمة ومعالجتها عبر الوسائل السلمية، وبما ينسجم مع نهجها القائم على تغليب الحوار والتسوية السياسية بعيداً عن منطق التصعيد، أرسلت اليابان مبعوثين خاصين إلى إيران، مصر، السعودية، الأردن، سوريا، وتركيا بين ٢٦ تشرين الثاني و ١ كانون الأول ٢٠٠٢. بهدف تعزيز وحدة المجتمع الدولي، والعمل على إيجاد مسارات مقترحة للتسوية لضمان استقرار المنطقة، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الثنائية والإقليمية.^(٦٢)

لم يُشكّل القرار ١٤٤١، الذي اعتمده مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢، إذناً صريحاً بالعمل العسكري ضد العراق، على الرغم من إصرار الحكومة الأمريكية على ذلك. ولذلك، جادلت الحكومة اليابانية بأن إقرار قرار تكميلي جديد، سيكون شرطاً مسبقاً لدعم اليابان للعمل العسكري وفي ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٣، قال كوزوموي، في محادثة هاتفية مع بوش الأب: "من المهم للغاية الحفاظ على التعاون الدولي الذي بنيتموه".^(٦٣)

ألقى كولون بأول في ٥ شباط ٢٠٠٣ أمام مجلس الأمن الدولي، ولمدة ساعة خطاباً يزعم من خلاله أن هناك أدلة على قيام العراق بتطوير أسلحة دمار شامل، وإخفائها عن أعين المفتشين الدولي^(٦٤). وقد أشار تقرير لجنة التحقيق التي شكلت من أعضاء بلجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى أن اللجنة فوجئت بوجود فشل متعدد الأبعاد من جانب أجهزة الاستخبارات بهذا الشأن^(٦٥).

حملت اليابان العراق مسؤولية تعثر المسار السلمي للزامة عازية ذلك الى رفض امتثاله للقرارات الصادرة دولياً، وضعف تعاونه مع فرق التفتيش مع إغفال الإشارة إلى الدور الذي اضطلعت به السياسات الأمريكية، في تفويض فرص التوصل إلى حل سلمي، وبعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في استصدار قرار أممي لشن الحرب على العراق، ألقى كولون بأول خطاباً في مجلس الأمن بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣، موجهاً اتهامات للعراق، منها تصميمه على امتلاك أسلحة نووية وكيميائية، خداع المفتشين، وعلاقاته مع منظمات إرهابية. كما أكد أن الولايات المتحدة لن تسمح بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل^(٦٦).

في سياق دعم الموقف الأمريكي، رحبت اليابان بخطاب كولون بأول ومعلوماته حول إخفاء العراق لبرامج تطوير الأسلحة، وترك استعداده للتخلي عنها. وأيدت اليابان تقارير بليكس Blix،

ومحمد البرادعي التي أشارت إلى ضعف تعاون العراق، عادة أنّ سلوكه يعرقل عمليات التفيتش، ويعزز الشكوك حول سعيه إلى امتلاك هذه الأسلحة، مؤكدة أنّ أي تقدم لن يتحقق من دون تغيير العراق لموقفه الراهن.^(٦٧)

رفض الجانب الياباني التأكيدات العراقية أنّ ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل لا أساس له من الصحة، إذ دُمرت هذه الأسلحة بين نهاية حرب الخليج الثانية وعام ١٩٩٥، وأنّ هناك صعوبة في تقديم وثائق كاملة عن أسلحة الدمار الشامل، إذ دُمرت العديد من الملفات خلال الحرب، وأنّ الجانب العراقي يخشى من احتمال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات التفيتش التابعة للأمم المتحدة، للتجسس على العراق كما حدث في عهد لجنة الأمم المتحدة الخاصة السابقة. على رغم من صحة جميع هذه التأكيدات العراقية، رفضت اليابان الأخذ بأي رأي سوى رأي واشنطن. كما تجاهلت المطالبات العراقية ببذل جهود صادقة لإيجاد حل غير عسكري للأزمة، كما فعلت في حالة كوريا الشمالية، وألقت باللوم على الحكومة العراقية لإضاعة الفرصة للتوصل إلى حل سلمي للقضية.^(٦٨)

ثانياً : مزاعم الإرهاب

عدت إدارة كلينتون أنّ نظام العراق السابق مرتبط بالإرهاب ، مشددة إلى ما وصفته بروابط مشبوها لتبرير التحرك العسكري ضد العراق عام ١٩٩٨ ، وحذر من أنّ ترك التحرك سيؤدي الى تصاعد التهديدات على الأمن الدولي ، وأكدت الإدارة الأمريكية أنّ العراق (دولة مارقة) تمتلك أسلحة دمار شامل مع احتمال استخدامها أو تزويدها للجماعات الإرهابية المتصلة بها، مما يشكل تهديداً وخطراً مباشراً على الاستقرار العالمي والإقليمي. ولذلك يبرر اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة ضده^(٦٩). وادعت الإدارة الأمريكية أنّ النظام العراقي له علاقات مع الإرهاب الدولي. وتحديدًا تنظيم القاعدة. لذا فإنّ الحرب على العراق كانت جزءاً من الحرب الدولية^(٧٠) وقد استخدمت حادثة الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ في هذا الأمر، كأحد مبررات خوض الحرب.^(٧١)

ويذكر سكرتير الصحافة والإعلام الأسبق في إدارة بوش الأب سكوت مكلان Scott McClellan في مذكراته المعنونة (ما الذي حدث) ٢٠٠٨ What Happened إنّ إدارة بوش الابن، قامت بتنظيم حملة لتسويق الحرب على العراق بغرض تشكيل رأي عام أمريكي يكون مؤيداً لقرار الرئيس باحتلال العراق. ويشير إلى أنّه اشترك شخصياً في هذه الحملة التي احتوت على كثير من "الخداع" من جانب اللاعبين الرئيسيين في إدارة بوش الابن، كما يؤكد أنّها بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، أي بعد شهور قليلة من اتخاذ القرار بمواجهة العراق^(٧٢)

خلاصة القول: إنه وبعد أحداث أيلول وبعد أن بدأت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، برزت مؤشرات واضحة حول عزم الإدارة الأمريكية على المضي قدماً بتنفيذ مخططاتها الجديدة، وبدأت تبحث عن الهدف الثاني لها بعد أفغانستان، ولم تكن بحاجة إلى ذريعة فهي موجودة مسبقاً، ولم تجد أفضل من العراق بكل ما يتمتع به من مزايا تعود إليها بالفائدة، فمحاورة الإرهاب تهمة كافية لضرب العراق، والإطاحة بالقيادة السياسية فيه، بغض النظر عن تأكيد ثبوت تورطه في هذه الهجمات، ذلك أنّ القرار السياسي الأمريكي بشأن تصفية القدرات العسكرية العراقية والتخلص من نظامه الحاكم باستخدام الوسائل المتاحة كلها، قد أخذ فعلاً منذ ذلك الوقت والدليل على ذلك تصريح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld في ١٤ أيلول ٢٠٠١ خلال جلسة لمجلس الأمن القومي الأمريكي إذ قال : " لم نجد هدفاً بعد أفغانستان أفضل من العراق لأسباب عديدة ، فهو من الدول المساندة إلى الإرهاب ، ومصدر تهديد يستحق العقاب، ولوجود ذريعة مشروعة للحرب ضده، كونه يمتلك أسلحة دمار شامل يمكن أن تصل إلى الإرهابيين. (٧٣)

لقد أعطت الهجمات التي وقعت في أيلول ٢٠٠١ إدارة بوش ذريعة ممتازة لتنفيذ السياسات التي فكرت فيها بالفعل قبل ذلك بكثير للدفاع عن مصالحها الحيوية، والتي تُعد أكثر أهمية بخصوصها لها من الرد على هجوم إرهابي. ومنذ أيلول، وضعت استراتيجية لتوسيع الوجود العسكري الأمريكي في جميع أنحاء العالم، بدءاً من آسيا الوسطى. (٧٤)

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، أبدت الحكومة اليابانية تردداً في تحديد ردها على طلب الولايات المتحدة الأمريكية للدعم في "الحرب على الإرهاب"، بسبب انتقاء وضوح المساهمة المتوقعة. ومع ذلك، سرعان ما أكد رئيس الوزراء كويزومي أنّ اليابان لن تشارك عسكرياً في الحرب على الإرهاب، نظراً إلى قيود الدستور الياباني. بدلاً من ذلك، أصدر تعليمات لدراسة إمكانية سن قانون جديد يسمح لقوات الدفاع الذاتي بتقديم الدعم اللوجستي للولايات المتحدة في حال تنفيذ تهديداتها العسكرية التي أطلقتها بعد الهجمات الإرهابية. (٧٥)

ألقى الرئيس بوش في كانون الثاني ٢٠٠٢، خطاب حالة الاتحاد، متضمناً عبارة "محور الشر"، لإدانة العراق، إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، لامتلاكهم أسلحة تهدد السلام العالمي (٧٦). وبعد أسبوعين، زار جورج بوش الأبْن اليابان. وفي خطابه أمام البرلمان الياباني في ١٨ شباط ٢٠٠٢، أشاد بمساهمة اليابان في الحرب في أفغانستان، في ذلك اليوم، كما عقد اجتماعاً خاصاً مع رئيس الوزراء كويزومي، ووفقاً لتقرير إعلامي نُشر بعد أربعة أشهر من الاجتماع، أخبر الرئيس

كويزومي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستهاجم العراق. وفي رده، أخبره كويزومي بأن اليابان ستقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب.^(٧٧)

في أوائل شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٢، قبل وقت قصير من تصويت الكونجرس لصالح التفويض بشن حرب أميركية ضد العراق، أظهر استطلاع أجرته شبكة سي بي إس نيوز أن ٥١ في المئة من الأميركيين يعتقدون أن (صدام حسين) كان متورطاً في هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. وبعد مدة وجيزة، أظهر استطلاع مركز بيو للأبحاث أن ثلثي الجمهور الأمريكي متفقون على أن " النظام العراقي ساعد الإرهابيين في تلك الهجمات ".^(٧٨)

يتبين مما سبق أن أحداث الحادي عشر من أيلول كانت فرصة ذهبية لتيار المحافظين الجدد؛ لتجسيد مفاهيمه وأفكاره عملياً إزاء العرب والمسلمين، داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وإيجاد علاقة بين العراق وتلك الهجمات واتخاذها ذريعة لاحتلال العراق، فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ادعاء وجود علاقة كاذبة بين الرئيس العراقي السابق، وتنظيم القاعدة، والتي وجدت لها فرصة سانحة لتوجيه ضربة عسكرية بحجة مكافحة الإرهاب.

تغيير النظام في العراق

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩١ إلى اتباع استراتيجية جديدة من أجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط، بعد إجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج، فكانت سياسة " الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣ " التي ابتكرها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مارتن إنديك Martin Indyk لاحتواء كل من العراق وإيران اللذين كانا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدوين الأساسيين للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري^(٧٩).

عملت واشنطن على احتواء العراق وإبعاده عن الخضوع أو الوقوع تحت أي قوى أخرى تهدد المصالح الأمريكية. ومن ثم يتحول إلى خطر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية وحلفائها في المنطقة مثل "إسرائيل" ودول الخليج العربي، وهذا بحد ذاته يجعل العراق خارج سياسة الاحتواء التي تتبناها أمريكا في المنطقة، ومن ثم يتحول العراق إلى منافس يزاحمها على مصالحها في المنطقة.^(٨٠)

أعلنت واشنطن أن هدفها الأول من الحرب على العراق تغيير النظام العراقي، فقد ذكرت مستشارة بوش للأمن القومي كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، في مقال لها في مجلة

الفورين أفيرز Foreign Affairs الأمريكية إن : "السؤال الأساس الذي نستطيع أن سنعرضه ونناقشه هو: هل كانت إزاحة الرئيس العراقي من السلطة هو القرار الصحيح؟ بالتأكيد كان كذلك." (٨١)

صدر قرار من الكونغرس الأمريكي في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٢ بالموافقة على تصريح بوش الابن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية على أساس الضربات الاستباقية؛ من أجل الدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبحت نظرية الحرب الاستباقية جزءاً أساساً ومحورياً في السياسة الخارجية الأمريكية (٨٢).

اتخذت اليابان موقفاً سياسياً مؤيداً للولايات المتحدة بشكلٍ واضحٍ خاص بشأن العراق في مرحلة مبكرةٍ للغاية. اتخذ قرار كبار قادة الحكومة مباشرةً بعد خطاب "محور الشر" الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في كانون الثاني ٢٠٠٢، والذي استهدف العراق تحديداً، مما أشار لهم إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمةً على تغيير النظام في العراق، بدلاً من مجرد "احتوائه." (٨٣)

ويتضح للباحث مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت أن العراق يمثل تهديداً لها ولمصالح حلفائها بالمنطقة، وبذلك أعطت لنفسها حق الدفاع عن النفس، واستباق العراق وضربه وتغيير النظام العراقي المعادي لها، وتحرير الشعب العراقي منه وجعله أنموذجاً للديمقراطية الواعدة في الشرق الأوسط على حد زعمها.

المبحث الثاني: الموقف الياباني الرسمي من الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣:

مر الموقف الياباني الرسمي تجاه الحرب على العراق بمرحلتين محوريّتين :

١. مرحلة ما قبل الحرب، حيث دعمت اليابان المواقف الأمريكية المتصلبة تجاه العراق كلها، وأيدت التحركات العسكرية الأمريكية الساعية إلى الحرب. يمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة "الدعم الدبلوماسي الياباني".

٢. مرحلة ما بعد الحرب، أعلنت اليابان دعمها بشكل واضح للعمليات العسكرية ثم أيدت لاحقاً ترتيبات احتلال العراق ضمن الإطار الذي أفرزته موازين القوى الدولية آنذاك، فضلاً عن اتخاذها قراراً بإرسال قوات لدعم التحالف الدولي، مع تقديم أشكال المساعدات المختلفة لتخفيف آثار الحرب. (٨٤)

خلال إدارة كويزومي لليابان تركزت السلطة بشكل استثنائي في يده، ومكتب مجلس الوزراء، مما مكّنه من اتخاذ القرارات دون السعي إلى توافق في الآراء، كما افادت الحكومة من رئيس وزراء يتمتع بشعبية استثنائية، وهيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم على الانتخابات، وضعف أحزاب المعارضة بشكل واضح، مما حدّ من قدرة معارضي حرب العراق على حشد معارضة شعبية.^(٨٥)

نصح مسؤول كبير في وزارة الخارجية اليابانية رئيس الوزراء كويزومي في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٣، بأنّه "إذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً على العراق، فيرجى أن تقول: " أنا أؤيده ". واعتقد هذا المسؤول أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستكون راضية عن الدعم السياسي الياباني من دون مساعدة لوجستية مباشرة. وفي خطاب ألقاه في نيويورك يوم ٢٧ كانون الثاني، صرح السفير الياباني لدى الولايات المتحدة الأمريكية ريزو كاتو Ryozo Cato ٢٠٠١ - ٢٠٠٨، "عند التفكير في التعامل مع المشكلة العراقية، فإن أساسها هو العلاقة اليابانية - الأمريكية. وعندما تبدأ الأخيرة العمل العسكري، يتعين على اليابان أن تعلن موقفها الأساس" من خلال الإدلاء أولاً ببيان عام يحث على دعم الولايات المتحدة الأمريكية^(٨٦).

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن نتائج عمليات التفتيش - التي أُبلغ عنها في الأمم المتحدة في كانون الأول ٢٠٠٢، وفي ٣٠ كانون الثاني و١٤ شباط و٧ آذار ٢٠٠٣ - وبدأت الاستعدادات الدبلوماسية والعسكرية لحرب في العراق. وكان النقاش يدور حول ما إذا كان هناك حاجة إلى قرار آخر من مجلس الأمن (ما يسمى "القرار الثاني") لتقويض الحرب، أو ما إذا كان القرار ١٤٤١ كافياً. وأكدت فرنسا وروسيا والصين على أهمية صدور قرار جديد والحاجة إلى مزيد من وقت التفتيش. وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ حازماً بشكل خاص وصرح في ١٠ آذار أن فرنسا ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار من شأنه أن يؤدي إلى الحرب. كما أعربت ألمانيا وبلجيكا، وهما عضوان في حلف شمال الأطلسي، عن رغبتهما في منح مزيد من الوقت لعمليات التفتيش. وقد خنقت هذه المعارضة إقرار قرار جديد.^(٨٧)

أكد السفير الياباني لدى الأمم المتحدة كويتشي هاراغوتشي Koichi Haraguchi في ١٨ شباط ٢٠٠٣، في خطاب أمام مجلس الأمن، أنّ "هناك شكوكاً جدية حول فاعلية عمليات التفتيش المستمرة" و"نرى اليابان أنّه من المستحسن أن يعتمد مجلس الأمن قراراً جديداً يُظهر بوضوح الموقف الحازم للمجتمع الدولي".^(٨٨) وفي ٢٢ شباط، تحدث كويزومي مع وزير الخارجية كولن

باول في طوكيو وأشار إلى أن "قرارًا جديدًا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سيكون مرغوبًا فيه قبل اتخاذ أي إجراء آخر جانب قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي".^(٨٩)

وهكذا كانت اليابان من أوائل الدول التي أعربت عن دعمها للحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق^(٩٠)، وفي ٢٤ شباط، شارك كويزومي رأيته مرة أخرى مع البرلمان، قائلاً: "في الوقت الحاضر، بينما تبذل الولايات المتحدة الأمريكية مسعى يائسًا من أجل التعاون الدولي، أعتقد أن هناك احتمالًا لتبني قرار جديد"، كما صرح كويزومي قائلاً: "بالنظر إلى أهمية التحالف الياباني الأمريكي بما فيه الكفاية، سأصدر حكمي في ضوء مصلحتنا الوطنية"، ومن ثم لا يُستبعد إمكانية إعلان الدعم من دون قرار جديد.^(٩١)

بعد اجتماعها مع رئيس الوزراء البريطاني توني بليز Tony Blair ١٩٩٧ - ٢٠٠٧ ورئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أثنار Jose Maria Aznar ١٩٩٦ - ٢٠٠٤، في ١٥ آذار، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فشل الدبلوماسية^(٩٢)، دعت اليابان العراق للامتنال لقرار ١٤٤١ وإنهاء المشكلات العالقة عبر التخلي عن أسلحة الدمار الشامل. أكدت تصريحاتها على ضرورة نزع تلك الأسلحة بالقوة إذا لزم الأمر. في بيان يوم ١٧ آذار ٢٠٠٣، أوضح رئيس الوزراء كويزومي موقف اليابان: ضرورة توحيد المجتمع الدولي للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، ضعف الإجماع الدولي بسبب معارضة بعض القوى الكبرى للولايات المتحدة، وأهمية الحفاظ على التحالف الاستراتيجي مع واشنطن لضمان المصالح المشتركة.^(٩٣)

عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٧ آذار ٢٠٠٣، قرارها بمهاجمة العراق من دون موافقة الأمم المتحدة، مما أجبر اليابان على الاختيار بين التزامها بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والتزامها بميثاق الأمم المتحدة، لذا انتهجت الخيار الأول وأعلنت دعمها للحرب الأمريكية^(٩٤)، وعلى الرغم من المعارضة الدولية الواسعة للاحتلال، سارعت الحكومة اليابانية إلى دعم الموقف الأمريكي، وبعد إنذار الرئيس بوش في ١٧ آذار، أعلن كويزومي علنًا تأييده لشن هجوم عسكري على العراق، وأنه لا حاجة إلى قرار آخر من الأمم المتحدة. وفي تصريحات عامة، برر قراره استنادًا إلى الحاجة للحفاظ على تحالف موثوق به مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تهديد كوريا الشمالية، وإلى ضرورة أن تقدم اليابان "مساهمة مناسبة" للمجتمع الدولي.^(٩٥)

ألقى بوش في خطاب متلفز في ١٨ آذار، تحذيرًا أخيرًا للعراق، مشيرًا إلى انتهاكات العراق لقرارات الأمم المتحدة، وقد أيدت اليابان الحرب الأمريكية على العراق، بعد ساعات فقط من توجيه

الرئيس بوش "إنذارًا مدته ٤٨ ساعة لصدام حسين وأبنائه"، والذي أكد فيه كذلك أن "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد فشل في الوفاء بمسؤولياته".^(٩٦)، وأصدر الرئيس الأمريكي أوامره ببدء الحرب وتوجيه الضربة الأولى في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، ضمن خطة عسكرية عُرفت بـ "نظرية الصدمة والترويع". شنت خلالها بمساعدة حلفائها، هجومًا بريًا واسع النطاق على العراق، واتخذت من الجنوب العراقي نقطة انطلاق لتوغلها داخل الأراضي العراقية، متجهة نحو العاصمة بغداد.^(٩٧)

عندما بدأت القوات الأمريكية في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، احتلال العراق، انقسم الرأي العام الياباني بشدة حول ما إذا كان ينبغي للحكومة اليابانية دعم الهجوم الأمريكي. فور بدء الهجوم، أعلن رئيس الوزراء كويزومي دعم اليابان لحليفته للحفاظ على علاقات أمنية متينة بين البلدين^(٩٨)، في مواجهة الحرب على العراق ٢٠٠٣، كانت عند اليابان ثلاثة خيارات: أما المشاركة العسكرية المباشرة، أو تقديم دعم لوجستي فقط، أو الاكتفاء بالدعم الإعلاني من دون تدخل لوجستي. اختار الحزب الديمقراطي الليبرالي، مستندًا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المقر عام ١٩٥٤، دعم العمليات العسكرية الأمريكية بشكل فاعل ومباشر^(٩٩).

منذ اليوم الأول للحرب أظهرت اليابان دعمًا واضحًا للولايات المتحدة الأمريكية، أذ أعلن رئيس الوزراء الياباني كويزومي في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ تأييد بلاده للعنوان الأمريكي على العراق. وأكد أنّ الهدف من هذا الدعم هو القضاء على التهديد الذي يمثله العراق على المجتمع الدولي، داعيًا إلى إنهاء العملية العسكرية بمجرد تحقيق هذا الهدف.^(١٠٠)

اعتقدت حكومة طوكيو أنّ العراق يمتلك فعلاً أسلحة دمار شامل، وأن الانضمام إلى حليفها في ظل هذه الظروف هو الخيار الصحيح. في الواقع، كانت وزارة الخارجية اليابانية مقتنعة تمامًا بوجود أسلحة دمار شامل في العراق - ويعود ذلك أساسًا إلى خطاب واشنطن - لدرجة أنها شكّلت على الفور مجموعة من الخبراء الفنيين ووضعت على أهبة الاستعداد للذهاب إلى العراق في أسرع وقت ممكن والبدء في مهمة تفكيك أسلحة الدمار الشامل العراقية.^(١٠١)

وقد أعرب العديد من الحلفاء المقربين للولايات المتحدة الأمريكية، وأبرزهم ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، عن معارضتهم الشديدة للتدخل العسكري على أساس أنّه سيزيد من احتمالية وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية بدلاً من تقليلها. وعلى الرغم من أنّ المملكة المتحدة، وأعضاء آخرين في حلف شمال الأطلسي أيدوا الموقف الأمريكي، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أنّ غالبية شعوبهم وغالبًا قطاعات كبيرة من برلماناتهم كانت ضد الهجوم. حدثت مسيرات سلام واسعة النطاق حشدت مئات الآلاف من الناس في مدن في جميع أنحاء أوروبا وبلدان أخرى. وحتى بين الدول المؤيدة

للحرب، فإن استطلاعات الرأي لم تظهر أغلبية حقيقية لصالح الحرب قبل أن تبدأ في أي بلد آخر غير الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٢)

رفض الرئيس الفرنسي جاك شيراك ضرب العراق (١٠٣)، وقبل انطلاق العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بريطانيا ضد العراق بمدة وجيزة، حاولت اليابان إقناع فرنسا وروسيا وألمانيا بالموافقة على إصدار قرار من مجلس الأمن، يتضمن إذعان العراق التام وغير المشروط لرغبة المجتمع الدولي لنزع أسلحة الدمار الشامل لديه، وقد فشلت هذه الجهود لرفض هذه الدول إصدار قرار من مجلس الأمن (١٠٤)، كما حاولت اليابان استخدام وعد المساعدة لإقناع الدول غير الدائمة في مجلس الأمن التي لا تزال مواقفها السياسية متباينة، مثل تشيلي والكاميرون وغينيا وأنغولا والمكسيك وباكستان، بدعم قرار جديد. باءت محاولات اليابان بالفشل، ولم يُصدر أي قرار يُجيز الحرب. (١٠٥)

تمتع رئيس الوزراء كويزومي بشعبية ومكانة استثنائية، حيث تصل نسب تأييده إلى ٧٨%، مما يجعله أقوى صانع سياسات في اليابان. بفضل صلاحيات منصبه، تمكن من السيطرة على مجلس الوزراء، إذ اختار أتباعه الموثوقين وتجاهل التوازن الفصائلي التقليدي في الحزب الليبرالي الديمقراطي. كما أنّ وزيرة الخارجية اليابانية يوريكو كاواغوتشي Yuriko Kawaguchi، التي اختيرت من خارج الدوائر السياسية، كانت تعتمد على رئيس الوزراء في جميع التفضيلات. هذا التحكم القوي من كويزومي في مجلس الوزراء منحة القدرة على اتخاذ القرارات من دون معارضه. (١٠٦)

برر كويزومي موقف اليابان تجاه هذه الحرب بعدة نقاط، أبرزها أنّ أسلحة الدمار الشامل تُشكل تهديدًا كبيرًا للأمن والاستقرار العالمي، وهي قضية ذات أولوية بخصوص بلاده. كما أشار إلى الجهود السلمية التي بذلتها اليابان لحل الأزمة العراقية، واتهامه للعراق باختراق سبعة عشر قرارًا دوليًا على مدى أحد عشر عامًا من دون الامتثال للتوجهات الدولية لحل الأزمة. (١٠٧)

إنّ تحركات اليابان تجاه العراق تأثرت بعوامل عدة، حدّدت توجهات رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي، الذي يُعد أول من أرسل قوات يابانية إلى منطقة نزاع منذ الحرب العالمية الثانية. وكان وراء هذا كله أسباب أهمها:

– سعت اليابان للتحويل إلى دولة طبيعية تتخلص من إرث تاريخي مظلم عندما غزت جيرانها بدافع بناء إمبراطورية في شرق آسيا. أذ ترى أنّها استوعبت أخطاء الماضي وكفّرت عنها، وقد

- حان الوقت للتعامل معها كدولة مسؤولة عالمياً وإقليمياً، مع تغيير جذري في نهجها وتفكيرها. (١٠٨)
- رأى القادة اليابانيون في حرب العراق فرصةً لتعزيز أجندتهم الرامية إلى التغلب على اختلال توازن القوة اليابانية. وكانت الحرب، التي توقع صانعو السياسات أن تكتسب شرعية الأمم المتحدة، فرصةً للتغلب على القيود المحلية المفروضة على نشر القوات المسلحة اليابانية واستعراض قوتها. ومن شأن نشر قوات الدفاع الذاتي في العراق أن تكون سابقةً في حملة لتوسيع نطاق استخدام القوات المسلحة تدريجياً ووظائفها، كخطوة نحو تقويض الأعراف المناهضة للعسكرة في الثقافة السياسية اليابانية وجعل اليابان قوةً عسكريةً "طبيعية". (١٠٩)
- كانت التجربة المريرة لليابان في حرب الخليج الثانية ونتائجها السلبية على صورة اليابان، ودورها حاضرة وبقوة لدى دوائر صنع القرار اليابانية، ولا سيما الانتقادات التي طالت اليابان لرفض إرسالها قوات إلى الخليج والاكتفاء بالدعم المالي. (١١٠)
- أعتقد قادة الحكومة اليابانية أن الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد الرئيس جورج بوش الأب وبعد هجمات ١١ أيلول الإرهابية، عازمة على استخدام قوتها العسكرية بشكل استباقي، وأن هذه القوة أصبحت لا تُقاوم في عالمٍ بدأ أحادي القطب بشكل متزايد. وقد تعلموا من تجربتهم القاسية في حرب الخليج الثانية، عندما تعرضت اليابان لانتقادات واسعة النطاق لرفضها المشاركة عسكرياً في التحالف العالمي ضد العراق، أن اليابان يجب ألا تكون "ضعيفة ومتأخرة جداً" في الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون، وقد أصبحوا وقتها حريصين على أن يُنظر إليهم من جانب نظرائهم الأمريكيين على أنهم يدعمون الأجندة الأمريكية طوعاً من ودون تردد وهذا يُفسر الاستجابة السريعة، بل المتسارعة، من اليابان في دعم السياسة الأمريكية.
- كانت حرب العراق مناسبةً لإظهار التعاون العسكري الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المأمول أن يؤدي هذا إلى حشد النفوذ الأمريكي لدعم مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لليابان، وهو أمر تم السعي إليه بحماس، خاص في ظل إدارة كويزومي، إذ كان يُنظر إليه على أنه محوري لتعزيز المكانة السياسية لليابان (١١١)
- أدركت اليابان أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر أيلول، ستكون أقل تسامحاً مع المتطرفين من مسانديتها في حربها المزعومة على الإرهاب، مما جعلها تعطي الأولوية للعلاقات الثنائية مع واشنطن. وأوضح كويزومي أن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية يسهل بناء علاقات أفضل مع الصين ودول الجوار. (١١٢)

- لقد ظهر بوضوح تأثير العوامل الإقليمية على سياسة اليابان تجاه الأزمة العراقية، حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مكثف لكسب مسانبتها ضد كوريا الشمالية. خلال تطورات الأزمة العراقية، وقد ربطت اليابان موقفها من تلك الأزمة بالتهديدات المباشرة التي تواجهها من كوريا الشمالية^(١١٣)، وجاء دعم اليابان للحرب على العراق كرسالة تحذيرية قوية لكوريا الشمالية بضرورة إيقاف برنامجها النووي والصاروخي والالتزام بالتفاوض والقرارات الدولية، وإلا فإن مصيرها قد يشابه ما حدث للعراق نتيجة عصيانه للقرارات الأممية.^(١١٤)

- لم يكن لليابان عشية حرب العراق عام ٢٠٠٣، مصلحة تذكر في العراق، مما قد يضطرها للتضحية به بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. إذ لم يكن هناك أي اعتماد اقتصادي متبادل مع العراق بسبب الضغوط الأمريكية المباشرة لقطع العلاقات، ولأن المناخ الاقتصادي العراقي، الذي دمّرتة الحرب وأضعفته العقوبات، وتقلباته السياسية، لم يكن جاذباً للشركات اليابانية. من ناحية أخرى، كان إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الواضح على تغيير النظام في العراق.^(١١٥)

- من العوامل التي أثرت على قرار اليابان في المشاركة بالحرب على العراق كان غياب موقف موحد للدول العربية، حيث كانت الدول منقسمة بين الصمت أو التأييد^(١١٦) كان من المستبعد أن تخاطر الدول العربية بعلاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمعارضة هجوم على نظام عراقي غير مرغوب فيه؛ في الواقع، كان من المتوقع أن يعزز الاحتلال الأمريكي للعراق الهيمنة الأمريكية الكبيرة بالفعل على الدول العربية، وسياسة النفط لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).^(١١٧)

تؤكد الأسباب المذكورة مجتمعه حقيقة واحدة واضحة المعالم، وهي أنّ اليابان عندها أولويات تخدم مصالحها التي أملت عليها اتخاذ مواقف معينة، بغض النظر عن موقف الشارع العربي الذي يرفض بشكل قاطع احتلال العراق، ويشعر بانتفاء الارتياح تجاه من يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد احتلالها.^(١١٨) ومن بين الأسباب العديدة التي أدت إلى قلة استجابة كويزومي للرأي العام، ربما الشعور بالثقة الذي اكتسبه بمرور الوقت إثر تنامي شعبيته في اليابان قبل بدء أزمة العراق؛ وهي ثقة ربما تعززت أكثر بسبب غياب انتخابات عامة في وقتها، فضلاً عن قربها الشخصي من بوش الابن.^(١١٩)

كانت اليابان من بين أسرع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرهم استعداداً للمساعدة في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. إذ أشادت واشنطن بهذه الجهود اليابانية الاستباقية، وأكد المسؤولون الأمريكيون علناً على التزامات اليابان كدولة متقدمة، وألحوا إلى إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى

العراق بكونه علامة مميزة لتولي اليابان دوراً قيادياً على الساحة الدولية^(١٢٠)، ورأى صانعو السياسات في حرب العراق فرصة لتقليص الأعراف المناهضة للعسكرية في الثقافة السياسية اليابانية، وتعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومع مرور الوقت، خفت حساسية الرأي العام تجاه النشاط العسكري بفضل الخطاب الأمني، الذي شدد على أهمية مشاركة اليابان في إدارة الأزمات الدولية، مستنداً إلى "التهديد الكوري الشمالي".^(١٢١)

هكذا يتضح للباحث أنّ الموقف الياباني الرسمي من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تأثر بعوامل عدة، منها الرغبة في تعزيز مكانتها الدولية بعد الانتقادات التي تعرضت لها في حرب الخليج الأولى، وكذلك التهديدات الإقليمية، ولا سيما من كوريا الشمالية. كما أنّ دعم الحرب كان مدفوعاً بمساعي اليابان لتكون دولة "طبيعية" تتخلص من إرثها العسكري السابق.

وعلى الرغم من المعارضة الدولية الواسعة، اختارت اليابان دعم الولايات المتحدة الأمريكية، مما أظهر تحولاً في استراتيجيتها الخارجية نحو مزيد من الانخراط في الشؤون العسكرية العالمية. ومع ذلك، فإنّ هذا الموقف أدى إلى تآكل شعبيتها داخلياً، مما يعكس التوتر بين المصالح الوطنية والضغط الدولي.

المبحث الثالث: الموقف الشعبي الياباني من الإحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

أثارت الحرب على العراق ومشاركة اليابان فيها جدلاً متكرراً حول شرعية الدور العسكري الياباني ضمن العمليات الأمنية للمجتمع الدولي. العقبة الرئيسية التي حالت من دون مشاركة اليابان الفاعلة في قضايا النزاعات الدولية بعد اعتماد دستورها الحالي، كانت متجذرة في سلمية الرأي العام ورفضه القاطع لأي عودة إلى عسكرة، تحمل ذكريات مؤلمة وسمعة سيئة من الماضي. هذا الموقف يحظى بدعم كبير من غالبية السياسيين في اليابان^(١٢٢)، من الواضح أنّ رفض الرأي العام وبعض السياسيين لمشاركة اليابان في القوات متعددة الجنسيات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بذكريات الحرب العالمية الثانية وما خلفته من آلام وتجارب مريرة.

في أوائل آذار ٢٠٠٣، عارضت أغلبية ساحقة من اليابانيين الاحتلال الأنجلو أمريكي الوشيك للعراق، متناقضةً بشكل صارخ مع الموقف الرسمي للحكومة اليابانية على رغم من المعارضة الجماهيرية للحرب، لم تشهد البلاد مظاهرات في المدن جميعها. وشهدت الشهر نفسه تظاهرين "كبيرتين" مناهضتين للحرب، استقطبتا ٤٠٠٠ و ١٠٠٠٠ شخص على التوالي. وفي غضون ذلك، اندلعت مظاهرات مناهضة للحرب أكبر بكثير في أوروبا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى.^(١٢٣)

تعكس وسائل اعلام اليابانية تعدداً واضحاً في الاتجاهات السياسية ، يرتبط بطبيعة بنيتها السياسية والمؤسسية وعلاقتها التاريخية للسلطة والنخب الحاكمة ، فصحيفة يوميري شينبون Yomiuri Shimbun تمثل التيار المحافظ في الصحافة اليابانية، وغالباً ما تتقاطع مواقفها التحريرية مع سياسات الحكومة وخطاب الحزب الليبرالي الديمقراطي ، وفي المقابل تتبنى صحيفة أساهي شينبون Asahi Shimbun مقاربة نقدية اكثر اتساعاً تجاه الدولة، وتعكس في كثير من عرضها رؤى أقرب إلى مواقف الحزب الديمقراطي الياباني ، إما صحيفة ماينيتشي شينبون Mainichi Shimbun فتحتل موقعاً وسطاً نسبياً وتسعى إلى الحفاظ على قدر من التوازن بين النقد السياسي والاعتدال التحريري. كما تميل هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية (NHK) الى الحياد السياسي على الرغم من أنها عرض إلى حد ما لتأثير سياسي الحزب الليبرالي الديمقراطي وبيروقراطي الحكومة ، وبالتأكيد فإن مكتب مجلس الوزراء موالي للحكومة.

تشير استطلاعات الرأي العام من ثلاثة مصادر مختلفة إلى أن غالبية الشعب الياباني عارضت في البداية حرب العراق. على وفق استطلاعات الرأي التي أجرتها صحيفة أساهي شينبون من كانون الأول ٢٠٠٢ إلى حزيران ٢٠٠٣، عارض ما بين ٦٠% و ٨٠% من المشاركين الهجوم العسكري الأمريكي على العراق. على وفق الاستطلاعات هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية عارض ٥٨% و ٥٩% و ٦٨% من المشاركين في أيلول ٢٠٠٢ وكانون الأول ٢٠٠٢ وشباط ٢٠٠٣ على التوالي هجوماً عسكرياً أمريكياً محتملاً على العراق. حتى أن استطلاعاً أجرته صحيفة يوميري شينبون المحافظة في شباط ٢٠٠٣ وجد أن ٥٦,٩% من المشاركين عارضوا. استمرت المعارضة العامة للاحتلال الأمريكي بعد إعلان بوش الأب عن "إنجاز المهمة" في نيسان ٢٠٠٣. ويظهر استطلاع أجرته هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية في كانون الأول ٢٠٠٣ أن غالبية الشعب الياباني (٦٥,٣%) لا تزال تعارض العمل العسكري الأمريكي. (١٢٤)، وعلى وفق استطلاع رأي أجرته صحيفة نيهون كيزاي شيمبون Nihon Keizai Shimbun عقب الهجوم مباشرة، بلغت نسبة رفض الموافقة على دعم كوزومي للهجوم الأمريكي ٤٩%، وهي نسبة أعلى من نسبة تأييده البالغة ٤٠% (١٢٥).

بعد أن ألمح المسؤولون في ٦ آذار ٢٠٠٣ إلى أن اليابان ستدعم الموقف الأمريكي، واجه كوزومي سؤالاً حول سبب دعم حكومته للحرب الوشيكية، في حين أن الغالبية العظمى من الشعب كانت تعارضها. أكد رئيس الوزراء: "إذا اتخذت القرارات السياسية بناءً على الرأي العام، فقد تُرتكب أخطاء"، في ظل تزايد الاحتجاجات المناهضة للحرب، سئل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، عن سبب ترك أخذ في الاعتبار الاحتجاجات المناهضة للحرب، التي حشدت عدداً كبيراً

من الناس في البلاد. كان جوابه أنّ هناك عددًا أكبر بكثير ممن أيدوا الحرب، لكنهم لم ينزلوا إلى الشوارع. كان رد بوش مناقضًا تمامًا لرد -كويزومي، إذ كان بوش قد أقر، ضمنيًا على الأقل، بأهمية الرأي العام.^(١٢٦)

سارع رئيس الوزراء كويزومي إلى إعلان دعمه للهجوم العسكري الأمريكي على العراق، على رغم من معارضة معظم المواطنين اليابانيين له. وصرح كويزومي في البرلمان: "إذا اتبعتُ الرأي العام، فسأرتكب خطأً. على الرغم من أنّ غالبية المواطنين لا يفهمون قراري، إلا أنّني مضطر إلى تنفيذ السياسة التي يجب تطبيقها"^(١٢٧)، وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها صحيفة أساهي شيمبون في تشرين الثاني ٢٠٠٢ وآذار ٢٠٠٣ أن ٧٣% من المشاركين كانوا قلقين بشأن كوريا الشمالية، و٦٧%، وعدوا هذا القلق عند تقييم دعم رئيس الوزراء كويزومي للحرب الأمريكية على العراق. على رغم من ذلك، أظهرت حرب العراق استمرار قوة المعايير المناهضة للعسكرة والمتمركزة حول الأمم المتحدة بين الجمهور. فقد أظهر استطلاع رأي قبيل الحرب أنّ حوالي ٧٨% من المشاركين يعارضون الهجوم العسكري الأمريكي، و٥٢% لا يوافقون على دعم الحكومة له. كما تجلت المعارضة الشعبية من خلال أكثر من ٦٠ قرارًا من المجالس المحلية، احتجاجات من حكام المحافظات، دعوى قضائية ضد الحكومة، وحملة احتجاج عبر البريد والهاتف، فضلًا عن "درع بشري" سافرت إلى العراق.^(١٢٨)

وافق ٥٧% من الشعب الياباني بعد هجمات الحادي عشر من أيلول مباشرة، على أنّ اليابان ينبغي أن تساعد الجيش الأميركي في إجراءاته ضد الإرهاب. مع اقتراب حرب العراق، عدتها الشعوب في معظم الدول مغامرةً أمريكية، فرفعوا أصواتهم احتجاجًا.^(١٢٩)

لم تأت معارضة الجمهور من غياب دعم الأمم المتحدة للحرب، بقدر ما تأتي من شعور سلبي قوي تجاه الحرب عمومًا. يشير استطلاع رأي أجرته هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية في آذار ٢٠٠٣ إلى أنّ ٧٠% من المشاركين كانوا سيعارضون هجومًا عسكريًا أمريكيًا محتملاً على العراق، حتى لو حظي بدعم قرار من الأمم المتحدة. وأسفر استطلاع صحيفة أساهي يومي ٢٠ و٢١ آذار عن نتائج مماثلة.^(١٣٠)، ربما كان الصمت الظاهر في اليابان نتيجةً، جزئيًا على الأقل، للسمات الثقافية للمجتمع الياباني. ومع ذلك، رفضت الحكومة اليابانية المطالب الشعبية واتخذت موقفًا رافضًا للرأي العام.^(١٣١)

تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ معظم الشعب الياباني عارض حرب العراق، وإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق، حتى نهاية عام ٢٠٠٣ على الأقل. إلا أنّ هذا الرأي لم ينعكس

في نتائج انتخابات مجلس النواب في تشرين الثاني ٢٠٠٣. إذ فاز ائتلاف الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كوميتو بأغلبية مقاعد البرلمان، على الرغم من معارضة جميع أحزاب المعارضة لمهمة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق. هناك ستة أسباب لضعف تأثير قضية العراق في انتخابات مجلس النواب الياباني هي:

١. القضايا المحلية : أولاً أظهر الناخبون اليابانيون اهتماماً أكبر بالقضايا المحلية، ولا سيما الضمان الاجتماعي والاقتصاد مع ملاحظة توجه واضح نحو التركيز على الشأن الداخلي بدلاً من القضايا الخارجية، مثل أحداث العراق سواء قبل بدء الحملة الانتخابية أو في أثناءها.^(١٣٢)
٢. أمانة مجلس الوزراء: والسبب الثاني لترك حسم قضية العراق في انتخابات مجلس النواب، هو أنّ أمانة مجلس الوزراء قللت فعلياً من أهمية هذه القضية قبل الانتخابات.
٣. ترك تحول مسألة إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق قضية حاسمة في الانتخابات بسبب ضعف الحزب الديمقراطي الياباني الذي يفترق الى تقديم صورة بديلة موثوقة ، بل شمل كذلك عجزه عن تقديم سياسات فاعلة تعزز الاستقرار الإقليمي.^(١٣٣)
٤. عدم حسم قضية العراق خلال الحملة الانتخابية هو الطريقة التي أطرت بها وسائل الإعلام القضية. حتى عندما يتبنى معظم الجمهور تفضيلاً سياسياً معيناً، فإنّ الأمر متروك لقادة الرأي لتركيز الانتباه على تلك السياسة. ومع ذلك، ركزت معظم وسائل الإعلام اليابانية الرئيسة على تشكيل نظام حزبي بين الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الياباني باعتباره أكبر قضية في الحملة، وعاملت العراق على أنّه ثانوي.
٥. يمكن تفسير قلة أهمية قضية العراق في الانتخابات اليابانية بترك إدراج سلسلة من القضايا الإقليمية البارزة، ولا سيما برنامج كوريا الشمالية النووي ضمن النقاش العام أو أجندة الحملة الانتخابية، مما حول تركيز الناخبين والسياسيين نحو القضايا المحلية.^(١٣٤)
- تشير استطلاعات الرأي المختلفة إلى أنّ الجمهور يرى بشكل متزايد كوريا الشمالية كتهديد كبير لأمن اليابان.^(١٣٥)
٦. مبدأ يوشيدا^(١٣٦): السبب الأخير، هو الدعم الشعبي الواسع لمبادئ مبدأ يوشيدا، الذي استندت إليه السياسة الخارجية اليابانية، منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي. وتتمثل مبادئه في الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجنب التورط في الشؤون العسكرية الخارجية، والتركيز على الأنشطة الاقتصادية، والحفاظ على انخفاض حجم القوات العسكرية

ونفقات الدفاع.^(١٣٧) كما ينص المبدأ على أن تسعى اليابان بشكل مستقل إلى تحقيق أجندتها الخاصة للتنمية الاقتصادية.^(١٣٨)

وعلى رغم من معارضة معظم المواطنين للحرب، فقد فاز الائتلاف الحاكم مجدداً بأغلبية المقاعد، مما يبرز انقضاء تأثير الرأي العام السلبي على نتائج الانتخابات. تشير الدراسات إلى أن عوامل عدة أسهمت في ذلك، منها اهتمام الجمهور بالقضايا المحلية بدلاً من السياسة الخارجية، وتلاعب الحكومة بقضية العراق، وضعف مصداقية الحزب الديمقراطي الياباني، والطريقة التي أطرت بها وسائل الإعلام قضية العراق، فضلاً عن القلق المتزايد بشأن التهديد الكوري الشمالي والدعم الشعبي لمبدأ يوشيدا، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إضعاف تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية.^(١٣٩)

موقف الأحزاب اليابانية

على الرغم من المعارضة الواضحة التي أبدتها الأحزاب اليابانية غير الحاكمة تجاه تدخل اليابان في حرب العراق فإن تراجع تمثيلها البرلماني إلى مستويات حاسمة قد حد من قدرتها على التأثير في صنع القرار الحكومي بشأن الحرب هذا التراجع أتاح للحكومة ممارسة سياساتها الدبلوماسية والعسكرية من دون اعتبار لمواقف المعارضة، مما أبرز التفاوت بين التأييد الشعبي، والأثر التشريعي للأحزاب المعارضة.^(١٤٠)

في هذا الصياغ تبني الحزب الشيوعي الياباني (تيهون كيوسان تو) (tihan kyo santo). موقفاً رافضاً للحرب بشكل صارم مؤكداً الالتزام بالمعايير الوطنية السلمية. وعلى سيادة المبادئ غير العسكرية، ومركزية الأمم المتحدة في معالجة النزاعات الدولية عداً أي تدخل عسكري خارج هذا الإطار يتعارض مع الالتزامات الدولية لليابان.^(١٤١)

أما الحزب الديمقراطي الاجتماعي (شاكاي مينشو تو) (shakain minshu_to) فقد دافع عن مقاومة غير عسكرية للأزمة العراقية داعياً إلى حل قضية أسلحة الدمار الشامل ضمن إطار الأمم المتحدة مع التركيز على تقديم الدعم الإنساني وإعادة الأعمار من دون اللجوء إلى مشاركة قوات الدفاع الذاتي في العمليات القتالية، يعكس هذا الموقف محاولة الحزب الجمع بين الالتزام بالمعايير الدولية ومبادئ السلم. وبين تقديم مساهمة إنسانية فعلية من دون الانخراط العسكري المباشر.^(١٤٢)

كان الحزب الديمقراطي الياباني نيهون مينشو تو Nihon Minshuto أكبر حزب معارض، ووقف بوضوح ضد دعم الحكومة للاحتلال الأمريكي من دون قرار من الأمم المتحدة،

وطالب الحزب بصدور قرار جديد من مجلس الأمن لإنشاء قوة متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إعادة الإعمار، فضلاً عن طلب من الحكومة العراقية الجديدة، ورفض الحزب الديمقراطي محاولات الحكومة لاستقطابه، معتقداً أن السياسة المستقلة ستكسبه الدعم الانتخابي في ضوء المعارضة العامة للحرب. (١٣٤)

عندما أعلن كويزومي في ١٨ آذار اي قبل الحرب ب٤٨ أنه "يدعم واشنطن" قدمت أربعة أحزاب معارضة، وهي الحزب الديمقراطي الياباني (مينشوتو)، والحزب الليبرالي (جيوتو)، والحزب الديمقراطي الاجتماعي (شاكيميشوتو)، والحزب الشيوعي الياباني (نيهونكيوسانتو)، مشروع قرار مشترك لمعارضة العمل العسكري من دون قرار جديد من الأمم المتحدة. ولكن في ٢٠ آذار بدأت الحرب، وأيد كويزومي الولايات المتحدة الأمريكية. (١٤٤)

واجهت أحزاب المعارضة في اليابان تحديات كبيرة في حشد التأييد الواسع والشعبي ضد الحرب، على رغم من تقديمها قراراً مشتركاً لمجلس النواب يطالب بسحب دعم الحكومة للاحتلال الأمريكي. استخدمت هذه الأحزاب أساليب المماثلة ضد قانون إعادة إعمار العراق، لكنها تفتقر إلى الوحدة، مما أضعف موقفها. عندما قدم الحزب الديمقراطي الياباني مشروع قانون لإلغاء تفويض نشر قوات الدفاع الذاتي اليابانية، لم يتلق الدعم من الأحزاب الأخرى، مما يعكس انقسامها الداخلي. نتيجة لذلك، لم تتمكن المعارضة من منع مشاركة تلك القوات في العراق، على رغم من التنازلات التي قدمتها الحكومة لتفادي تداعيات الانتخابات المقبلة. (١٤٥)

وسائل الإعلام

قامت الصحيفتان المؤيدتان للحكومة، يوموري شينبون Yimiuri Shimbun وسانكي شينبون Sankei Shimbun ، اللتان تسيطران على ٥٥% من توزيع الصحف في اليابان، بالترويج لفكرة أنّ دعم السياسة الأمريكية يصب في المصلحة الوطنية، من خلال الربط بين قضية العراق، وتهديد أسلحة الدمار الشامل الكورية الشمالية. في المقابل، عارض معظم الصحفيين والبرامج الإخبارية التلفزيونية الحرب، لكنهم فشلوا في تقديم بديل عملي للسياسة الحكومية، بسبب نقص التقارير الاستقصائية والشرح المتعمق. كما تجنب العديد من خبراء الشرق الأوسط التعبير عن آرائهم خوفاً من ردود فعل الحكومة، مما أدى إلى نقص المعلومات الحيوية للجمهور. فقط صحيفة ماينيتشي شينبون Mainichi Shimbun ، ذات التوجه اليساري، أبرزت الصورة الأوسع، لكنها لم تتجاوز ١٤% من إجمالي التوزيع. (١٤٦)

وهكذا يتضح للباحث أنّ الموقف الشعبي الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ يعكس تناقضاً واضحاً بين الرأي العام وموقف الحكومة. على الرغم من أنّ غالبية اليابانيين عارضوا المشاركة في الحرب، إلا أنّ الحكومة بقيادة كويزومي اتخذت قراراً بدعم الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التباين يعكس تأثير ذكريات الحرب العالمية الثانية، إذ لا يزال المجتمع الياباني متأثراً بمخاوف العودة إلى العسكرة.

المبحث الرابع: الموقف الياباني من إعادة إعمار العراق

على الرغم من أنّ الرئيس جورج بوش الأبّين أعلن انتهاء الأعمال العدائية الرئيسية في العراق في الأول من أيار عام ٢٠٠٣، على متن حاملة الطائرات يو إس إس U.S.S أبراهام لينكولن Abraham Lincoln عقب انهيار نظام صدام حسين، إلا أنّ إعادة إعمار العراق كانت إشكالية. وكانت القضية المعروضة بخصوص اليابان هي كيفية التعاون في إعادة الإعمار، إما عن طريق إرسال قوات الدفاع الذاتي، أو المساهمة المالية، أو تفعيل الآليات سياسية أخرى بحسب مقتضيات المرحلة.^(١٤٧)

أولاً: المساهمة المالية

بعد أن أعلن رئيس الوزراء كويزومي دعم اليابان للهجوم الأمريكي على العراق، ركزت سياسة الحكومة اليابانية على مساهمتها في إعادة إعمار العراق. في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، عقد كويزومي اجتماعاً لمجلس الأمن، واتخذ قراراً بشأن مبادئ توجيهية للعمل تضمنت خمس خطط عمل فورية: أولاً: ضمان سلامة المواطنين اليابانيين في العراق والمناطق المحيطة به؛ ثانياً: حماية المرافق الرئيسية، مثل القوات الأمريكية في اليابان والمؤسسات الدبلوماسية؛ ثالثاً: ضمان سلامة ملاح السفن اليابانية؛ رابعاً: منع الارتباك في النظم الاقتصادية الدولية؛ وخامساً: تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة. وبعد انتهاء الاجتماع بادر كويزومي إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأن إنشاء "مقر التدابير السياسية بشأن مشكلة العراق" في مجلس الوزراء. وعقب اجتماع مجلس الوزراء، عقد على الفور الاجتماع الأول لهذا المقر الذي تم إنشاؤه حديثاً لتحديد سياسات الحكومة: والتي نتجت عنه أولاً: تقديم المساعدة للدول المجاورة إلى العراق؛ ثانياً: تعزيز دعم اليابان في مكافحة الإرهاب في أفغانستان ومناطق أخرى؛ و ثالثاً: إعداد تشريعات جديدة لتمكين اليابان من المساهمة في إعادة إعمار العراق. تعكس هذه الردود السريعة والسلسة قوة استعداد اليابان وقدرتها على التعامل مع هذه القضية بفاعلية.^(١٤٨)

انطلقت اليابان من سياستها تجاه الحرب ضد العراق من تجربة حرب الخليج الثانية، وما تعرضت له من الانتقادات الغربية على الرغم من الإسهام المالي الكبير الذي قدمه. لذلك عملت السياسة اليابانية على تعزيز وجودها في العراق.^(١٤٩)

بعد انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية في العراق، شكلت اليابان غرفة عمليات طوارئ لمتابعة الوضع، وعيّنت مبعوثاً خاصاً لشؤون العراق والشرق الأوسط السيد تاتسو اريما Tatsu Arima. وتركزت المساعدات اليابانية على ثلاثة محاور: إعادة إعمار العراق، تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للاجئين، ودعم الدول المتضررة اقتصادياً من الحرب مثل مصر والأردن^(١٥٠). يتضح من خلال ما تقدم أنّ هناك تحولاً دبلوماسياً واستراتيجياً في السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق عقب مرحلة العمليات العسكرية إذ تبنت اليابان نهجاً مؤسساتياً لرصد التطورات الأمنية والسياسية، ويشير ذلك إلى الرغبة في الاستجابة السريعة، لأي تغيير في الوضع العراقي وإعطاء الملف أولوية سياسية محددة ضمن الهيكل الدبلوماسي الياباني وأهمية تنسيق السياسات مع الحلفاء الدوليين ومراقبة مسارات الاستقرار والأمن الإقليمي، وهذا يعكس استراتيجية اليابان في الموازنة بين الالتزام الدولي والمصالح الوطنية.

فور إعلان جورج بوش الأبّين بدء العمليات العسكرية في العراق بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٣، دعا كوزومي إلى مؤتمر صحفي اعلن فيه موقف اليابان الداعم للحرب على العراق. وقد برزت اليابان كواحدة من الدول المتاحة وأكثرها سخاء في دعم جهود إعادة الأعمار، حيث بدأت منذ نيسان من العام نفسه تنفيذ سلسلة من حزم المساعدات الإنسانية الصغيرة، وبشكل عام تعهدت بتقديم أكثر من خمسة مليارات دولار أمريكي لدعم أنشطة إعادة الإعمار في خلال الأعوام الأربعة التالية، كما أشار كوزومي إلى استعداد حكومته لدراسة إمكانية التنازل عن جزء كبير من الديون العراقية المستحقة لليابان، والتي تبلغ ٢ و٤ مليار دولار أمريكي.^(١٥١)

يرى الباحث أنّ رؤية اليابان تجاه العراق بعد الحرب تجمع بين البعد الإنساني والاعتبارات الدبلوماسية والسياسية، وذلك لتأكيد حضورها الدولي في مرحلة ما بعد الحرب، وهو نهج يعكس إدراكها لأهمية الاستجابة المبكرة لضمان استقرار العراق، وتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز نفوذها السياسي. كما يوضح التزامها بالسياسة الخارجية المبنية على القوة الناعمة والمساعدات التنموية. مما يحصل التدخل الياباني في العراق أنموذجاً للتوازن بين المسؤولية الدولية والمصالح الاستراتيجية.

في أوائل نيسان، أعلن الفريق الياباني المعني بشؤون العراق عن خطة عمل شاملة لإعادة إعمار العراق، تتضمن أولاً: المساعدة الاقتصادية، ثانياً: المساعدة الميدانية في إعادة الإعمار،

ثالثاً : المساعدة الإنسانية، رابعاً : تفكيك أسلحة الدمار الشامل، وخامساً : إزالة الألغام. فضلاً عن المساعدة الاقتصادية، ستحتاج الحكومة اليابانية إلى إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى المنطقة للقيام بهذه الأنشطة.^(١٥٢)

وقد اتخذ اليابان قرار المساهمة المالية بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي، لإعادة إعمار العراق استجابة للطلب المحدد الذي طلبه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جون بولتون John R. Bolton في أيلول ٢٠٠٣^(١٥٣)، سعت اليابان بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى تعزيز علاقاتها مع العراق من خلال تقديم الدعم المادي، وتمويل مشروعات البنية التحتية بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية. كانت هذه الجهود تطمح إلى تطوير العلاقات مع العراق والوصول إلى اتفاقيات تضمن الحصول على كميات مناسبة من النفط العراقي، فضلاً عن توسيع التعاون في مجالات متعددة.^(١٥٤)

تبوأَت الحكومة اليابانية موقعاً ريادياً في تقديم المساعدات وبرامج إعادة الإعمار للعراق. وكان يُعتقد أنّ هذا سيُظهر التزامها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ويكسب نفوذاً لديها، ويسمح لليابان بتولي زمام القيادة الدولية في إعادة إعمار العراق، واستعادة صورتها في المنطقة التي تضررت بسبب دعمها للحرب، وترسيخ مكانتها في العراق الجديد بكل ما يحمله من فرص نفطية وتجارية محتملة^(١٥٥)

في أعقاب الحرب، تم تقديم المساعدة الإنسانية إلى لعراق عبر المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقدمت اليابان ٥,٨ مليون دولار أمريكي إلى المنظمات اليابانية غير الحكومية التي عملت بشكل رئيسي على أنشطة الإغاثة الطبية الطارئة في مناطق مختلفة من العراق تحت مظلة منصة اليابان (JPF)، وهي منظمة راعية للمنظمات غير الحكومية اليابانية.^(١٥٦)

لعبت اليابان دوراً قيادياً من خلال مشاركتها في رئاسة المؤتمر الدولي للمانحين، لإعادة إعمار العراق الذي عقد في مدريد في المدة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٣،^(١٥٧) بعد وقت قصير من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥١. تعهدت اليابان بتقديم خمسة مليارات دولار أمريكي، أي حوالي ١٠ % من إجمالي المبلغ والذي يُقدر بـ ٥٥ مليار دولار أمريكي الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية. كانت مساهمة اليابان تعد ثاني أكبر مساهمة بعد مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر بكثير من مساهمة حلفاء الأخيرة، الذين شاركوا في الهجوم العسكري، أو أي دولة عربية غنية بالنفط. في النهاية، بلغت المساهمة المالية من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان نصف إجمالي المبلغ المقدم بالفعل^(١٥٨)

ثانياً: إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية للمساهمة في إعادة الإعمار

كان من المخطط منذ مرحلة مبكرة جداً أن تتجه سياسة اليابان نحو تبني شكل من أشكال التعاون العسكري الأمريكي على العراق ، شريطة أن تُشرع بقرار من الأمم المتحدة. في تشرين الأول ٢٠٠٢، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من قوات الدفاع الذاتية المشاركة في تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها اضطرت إلى الموافقة على أن اليابان لن تتمكن من القيام بذلك في حال انتفاء الحصول على قرار من الأمم المتحدة كان من الضرورة استصدار قرار من الأمم المتحدة لتوفير أسس دستورية لضمان إقرار البرلمان الياباني لتشريع خاص يسمح بنشر قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق بموجب شروط "الأمن الجماعي".^(١٥٩)

بعد الحرب طلبت الولايات المتحدة الأمريكية، من حليفها في شرق آسيا دعماً للحملة العسكرية في العراق، استجابت حكومتا طوكيو Tokyo وسيؤول Seoul للطلب بإرسال قوات مساعدة للعراق^(١٦٠)، تحركت الحكومة لإقرار قانون جديد، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ أيار ٢٠٠٣، يسمح لقوات الدفاع الذاتي اليابانية بتقديم المساعدة الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار، فضلاً عن بعض الدعم اللوجستي للقوات المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأنشطة المتعلقة بالحفاظ على الأمن. وقد وافق مجلس المستشارين الياباني في تموز ٢٠٠٣ على قانون إعادة إعمار العراق القانون المتعلق بالتدابير، ولا سيما بالمساعدة الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار في العراق، مما يسمح للقوات البرية اليابانية بالعمل في الخارج لأول مرة خارج نطاق قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي منطقة قتال فعلية حيث كانت قوات الاحتلال الأمريكية لا تزال تشارك في عمليات قتالية ضد قوات المقاومة على الأراضي العراقية.^(١٦١)

في جلسة البرلمان المنعقدة في ٢٣ تموز ٢٠٠٣، قال رئيس الوزراء كويزومي : " لن تُنشر قوات الدفاع الذاتي إلا في منطقة غير قتالية في العراق، لذا فإن إرسالها لن يُخالف الدستور". ومع ذلك، عندما سأله زعيم الحزب الديمقراطي الياباني، كان ناوتو Kan Naoto : "هل توجد منطقة غير قتالية في العراق ؟ إذا كانت موجودة، فأعطني مثالاً". أجاب كويزومي: "كيف يُمكنني تحديد مكان وجود منطقة غير قتالية في العراق ؟"^(١٦٢)

أرسلت الحكومة لجنة لتقصي الحقائق إلى العراق في أيلول ٢٠٠٣ لتحديد أماكن نشر القوات بعيداً عن مناطق القتال. أثار هذا القرار جدلاً داخل اليابان، وأظهر حالة الانقسام داخل الوسط

السياسي الياباني، ولا سيما المعارضة التي ابدأ الحزب الديمقراطي وعدها مغامرة بكل المقاييس لحكومة كويزومي، وربما ستعرضه لرحب بسبب تعارضه مع دستور عام ١٩٤٧ الذي يرفض الحرب، مما أظهر تحولاً في السياسة الخارجية اليابانية. هذا التحول أسهم في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نتيجة وجود القوات اليابانية.^(١٦٣)

أثار إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق جدلاً واسعاً عقب تقديم مشروع قانون يجيز ذلك في حزيران ٢٠٠٣. أظهر استطلاع صحيفة أساهي دعم ٤٦% ومعارضة ٤٣%، لكنه تغير لاحقاً ليصل في آب إلى دعم ٣١% ومعارضة ٥٨%. بحلول آذار ٢٠٠٤ تساوت النسب تقريباً عند ٤٢% للمؤيدين و ٤١% للمعارضين كما أظهرت استطلاعات هيئة الإذاعة اليابانية نمطاً مشابهاً، حيث انخفض الدعم من ٥٣% في حزيران إلى ٤٣% في تموز مع زيادة المعارضة. خلال أوائل ٢٠٠٤، تفوقت المعارضة على الدعم، لكنها انقلبت لصالح المؤيدين في آذار.^(١٦٤)

كان الوضع في العراق غير مستقر للغاية. إذ ازادت الخسائر الأمريكية بعد إعلان الرئيس بوش إنهاء القتال. علاوة على ذلك، في ١٩ تشرين الثاني، تعرضت القوات الإيطالية للهجوم في الناصرية، على بعد ١٠٠ كيلومتر من السماوة فقط، الوجهة المخطط لها لقوات الدفاع الذاتي اليابانية. كان من المقرر في الأصل الموافقة على دليل العمل لإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية لموافقة مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني. ومع ذلك، نظراً إلى المناخ السياسي الداخلي والوضع في العراق، قرر مجلس وزراء كويزومي تأجيل الموافقة. جاء اختيار مدينة السماوة مقراً لانتشار القوات اليابانية استناداً إلى جملة من الاعتبارات الاجتماعية والأمنية، إذ تتميز هذه المدينة بطابعها القبلي والعشائري بشكل واضح، بما يتيح إمكانية بناء قنوات تواصل، وتقاوم مباشرة مع البنى الاجتماعية المحلية، فضلاً عن ذلك، فقد كانت مدينة السماوة تخضع لحماية أمنية مشتركة من القوات البريطانية والهولندية، وهو أمر وفر بيئة أكثر استقراراً.

وفي هذا السياق، قدر صانع القرار الياباني أنّ التفاعل مع المجتمع القبلي سيكون أقل تعقيداً وأكثر قابلية للتفاهم، مقارنة بمناطق حضرية أخرى ذات تركيبة اجتماعية وسياسية أكثر تشابكاً. ويتضح ذلك من خلال الهدايا التي قدموها إلى شيوخ العشائر، فضلاً عن ذلك الابتعاد عن السمعة السيئة للقوات الأمريكية في نظر الشعب العراقي، ناهيك عن وجود قاعدة شعبية مؤيدة للعمل الذي قامت به القوات متعددة الجنسيات عقب سقوط النظام العراقي.^(١٦٥)

في الجلسة الاستثنائية للبرلمان الياباني، التي انطلقت في ١٩ تشرين الثاني، غدا ملف إرسال قوات الدفاع الذاتي محوراً رئيساً للنقاش السياسي، لما ينطوي عليه من أبعاد استراتيجية

وقانونية إعادة رسم أولويات الجدل البرلماني. إذ جادل زعيم الحزب الديمقراطي الياباني، ناوتو كان، في سؤاله بأن العراق عاد الآن إلى حالة الحرب، وسأل رئيس الوزراء كوزومي عما إذا كان ينوي إرسال قوات الدفاع الذاتي بحلول نهاية العام، وما إذا كان سيصنف السماوة منطقة غير قتالية. وردّ كوزومي مراراً إلى أنه سيصدر حكمه بناءً على التطورات المستقبلية.^(١٦٦)

من أجل تمكين إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى منطقة حرب استخدمت الحكومة مفهوم "المناطق غير القتالية"، وقد تم تعريف القتال بعبارات محددة وضيقة على أنه "الاستخدام التنظيمي والمخطط للقوة من قبل الدول أو الأفراد الذين يمثلون دولة". في هذا التعريف، لا تعني المنطقة غير القتالية منطقة آمنة، أو منطقة خالية من حرب العصابات التي تشنها الجماعات غير الحكومية في الواقع، حددت الحكومة اليابانية العراق بأكمله تقريباً كـ "منطقة غير قتالية". إذا كان هذا يستوفي الشرط الدستوري لمشاركة قوات الدفاع الذاتي في العراق، ومع ذلك، فإن تعريف العراق كمنطقة غير قتالية يعني أنّ قوات الدفاع الذاتي لن تُزوّد إلا بأسلحة محدودة، وأنها ستعمل في ظل قيود قانونية صارمة على استخدامها للقوة حتى في حالة الدفاع عن النفس، مما قد يصعب على القوات حماية نفسها. ونتيجةً لذلك، ومع اتساع نطاق انعدام الأمن في البلاد، أصبح اختيار منطقة لتمرکز قوات الدفاع الذاتي أمراً بالغ الصعوبة. ومع ذلك، كان من الممكن رفع مستوى الأسلحة المُقدّمة للقوات مقارنةً بالمستوى المسموح به في عمليات حفظ السلام.^(١٦٧)

خلال الجلسة الاستثنائية، اجتاحت اليابان أنباء صادمة. ففي ٢٩ تشرين الثاني، قُتل دبلوماسيان يابانيان وهما: كاتسوهيكو أوكو Katsu Hiko Oko وماساموري إينوي Masamori Ainoue، في أثناء توجههما إلى تكريت لحضور مؤتمر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حول جهود إعادة الإعمار. لكن الهجوم عليهما اثبت حتى المنطقة المزعومة بانها امنة ليست بمنأى عن الخطر أيضاً، ومع ذلك لم يثن هذا الحادث رئيس الوزراء كوزومي، الذي تحدى التوقعات واستمر في الضغط من أجل نشر سريع لوحدات قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق. في أواخر تشرين الثاني، أكد التزامه بإرسال القوات، وفي أوائل كانون الأول، أصدرت الحكومة إرشادات تفصيلية لنشر ١٠٠٠ جندي من قوات الدفاع الذاتي اليابانية. ستتضمن هذه القوات ٥٥٠ جندياً برياً مُصرّح لهم بحمل أسلحة جانبية ورشاشات وقاذفات صواريخ مضادة للدبابات، فضلاً عن ٣٠٠ بحار وخمس أو ست سفن من القوات البحرية، و ١٥٠ فرداً من القوات الجوية مع أربع طائرات نقل عسكرية. أرسلت اليابان فريقاً متقدماً صغيراً في أواخر كانون الأول، ومن المقرر إرسال فريق آخر في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٤.^(١٦٨) كما انتقدت أحزاب المعارضة بشدة تقييم الحكومة للوضع في العراق، مؤكدةً ضعف دقته، وطالبت بإلغاء إرسال تلك القوات.^(١٦٩)

كان قرار مشاركة القوات أنف الذكر في العراق استجابة لزيارة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد أرميتاج Richard Armitage إلى اليابان. (١٧٠)، وقد تزامنت حرب العراق مع وجود حكومة يابانية تمتعت بقوة سياسية ملحوظة. وعلى الرغم من أن المشاركة في حرب لا تمتلك مبررات واضحة ضد دولة لم تقدم تهديداً مباشراً لليابان، ولم تحظَ بموافقة الأمم المتحدة تُعد أمراً مثيراً للجدل من الناحية الأخلاقية، فإنّ إدارة كويزومي لم تعد التدخل مجرد استجابة لضغوط أمريكية ؛ بل رأت فيه فرصة تخدم ما وُصف بالمصالح الوطنية اليابانية الحيوية. (١٧١)

انتقدت أحزاب المعارضة بشدة قرار مجلس الوزراء. وزعم رئيس الحزب الشيوعي كازو شي أن هذا الإجراء خيارٌ يفتقر إلى أي مبرر. جادلت رئيسة الحزب الاشتراكي ميزوهو فوكوشيميا Mizuho Fukushima بأنّ "المشاركة في حرب العراق ستزيد من الإرهاب والكرهية، وستؤخر إعادة إعمار العراق". كما انتقد رئيس الحزب الديمقراطي الياباني ناوتو كان القرار قائلاً : "من الصعب تحديد معالم منطقة العراق غير القتالية. إنّ إرسال قوات الدفاع الذاتي في ظل الظروف الحالية سيتجاوز أحكام قانون التدابير الخاصة بالعراق. علاوة على ذلك، وبحسب الظروف، هناك خطر من أن ينتهك الدستور". (١٧٢)

وصلت قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق في كانون الثاني ٢٠٠٤، وشملت ٥٥٠ فرداً من القوات البرية و ٤٥٠ من البحرية، فضلاً عن أفراد من القوات الجوية للمساعدة في نقل المعدات والإمدادات. تمركزت القوات البرية في السماوة، قرب الناصرية، في منطقة منخفضة النشاط العسكري، حيث عملوا داخل مخيم محاط بمساحة ٨٠٠ متر للحماية. وقد حظيت هذه القوات بدعم كبير من الحكومة اليابانية، وأوردت الصحف أخباراً عن الاهتمام الذي أولته لها من خلال إقامة حفل توديع لهم وخطاب وزير الدفاع الياباني شيفيرو إيشيبا Shiferaw Ishiba "أنتم عزة الشعب الياباني" آملين أن تعودوا سالمين ، كما انصب دورهم على مشروعات تنقية المياه، تقديم الخدمات الطبية، وترميم المدارس والمرافق العامة. (١٧٣)

وصف كويزومي في خطابه السياسي بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٤، التزامه تجاه العراق قائلاً: "سنقدم الدعم المالي والمساهمة بالأفراد من خلال قوات الدفاع الذاتي". وشرح ضرورة إرسال قوات الدفاع الذاتي، قائلاً: "فيما يتعلق بالأفراد، ونظراً إلى أنّ الوضع في العراق لا يمكن وصفه دائماً بأنه آمن، فقد قررت إرسال قوات الدفاع الذاتي، التي تخضع لبرنامج تدريب يومي، وهي قادرة على العمل بكفاءة وتجنب المخاطر في البيئات المعادية. ولن تستخدم القوة". وفي ختام خطابه، شدد على أهمية المساهمة البشرية قائلاً: "إنّ مجرد الجدل لا يكفي لتحقيق السلام. السلام لا يمكن

بناؤه إلا بقدرات المجتمع الدولي المشتركة. وإدراكاً منا أنّ أمن اليابان وازدهارها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسلام والاستقرار العالميين، يجب علينا الوفاء بمسؤولياتنا كعضو في المجتمع الدولي من خلال العمل" (١٧٤)، تجنبت اليابان التدخل في القضايا السياسية الداخلية للعراق، مثل بقاء القوات الأمريكية أو تشكيل الحكومة، حيث كان القرار الأمريكي غالباً هو المهيمن. (١٧٥)

ووصلت في الثامن من شباط ٢٠٠٤ أول مفرزة من الجنود اليابانيين إلى قاعدة عسكرية هولندية في مدينة السماوة، وتراقب ترتيبات الشؤون الإنسانية، ومساعدات إعادة الإعمار، وتسهم في عملية الإمداد بالمياه النظيفة. (١٧٦)

جاءت المبررات الرسمية لإرسال القوات ضمن نقاط عدة : اعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط (٩٠% من احتياجاتها)، أهمية التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الممرات البحرية، وضمان استقرار إمدادات النفط من المنطقة. (١٧٧)، أكد كويزومي أنّ استقرار العراق مهم لليابان والمجتمع الدولي، مع وضع خطة دقيقة لتجنب المخاطر. كما تعهد أمام الرئيس جورج بوش الأب في آيار ٢٠٠٣ بمساهمة ملموسة في العراق، مما يعزز موقع اليابان كشريك دولي. (١٧٨)

اتخذت مشاركة اليابان في إعادة الإعمار الميدانية بعد الحرب أشكالاً فريدة ومبتكرة، تمثلت في الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والشراكات مع المنظمات الدولية، فضلاً عن الدول العربية وغيرها، وتوظيفها للمواطنين العراقيين في مشروعات ممولة من خلال منظمات حكومية دولية. وكان الدافع وراء ذلك شاغلان: أولهما تقليل المخاطر الأمنية على الأفراد والجنود اليابانيين في العراق. وجرى التركيز على جهود إعادة الإعمار الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق التي تمركزت فيها قوات الدفاع الذاتي اليابانية. أما ثانيهما، فكان اهتمام الحكومة اليابانية بتحسين صورة اليابان عند الشعب العراقي بعد دعمها للاحتلال الأمريكي المثير للجدل، وذلك لضمان سلامة القوات اليابانية المتمركزة في العراق، ولإعادة بناء العلاقات النفطية والتجارية مع عراق ما بعد الحرب. (١٧٩)

قوبل التواجد الياباني في العراق بشكل مختلف مقارنة بالقوات الأمريكية من جانب الشعب العراقي مما يعكس تباين التصورات حول التدخلات الأجنبية. فقد حظيت تلك القوات بترحيب ملحوظ، ولا سيما في مدينة السماوة الواقعة على بعد ٢٧٠ كيلومتراً جنوب العاصمة بغداد. وقد برزت مظاهر ذلك عبر تجمعات شعبية في الشوارع ورفع لافتات ترحيبية تُحيي قدوم القوات اليابانية. كما أظهرت بعض المبادرات المجتمعية اهتماماً بتعزيز العلاقات الثنائية، إذ حاولت مجموعة من الناشطين العراقيين في مجال حقوق الإنسان تأسيس جمعية تهدف لتعميق أواصر الصداقة العراقية-اليابانية.

الموقف الإيجابي للشعب العراقي حيال الوجود الياباني يرتكز على عوامل عدة. أولاً : تميزت القوات اليابانية بالابتعاد عن المساهمة في الحملة العسكرية الأمريكية - البريطانية لاحتلال العراق. ثانياً : لم تتسبب هذه القوات بأعمال استهدافٍ للسكان المدنيين، بل أعلنت عن مهماتها بكونها قوة مساندة تهدف إلى دعم الشعب العراقي من خلال المساهمة في إعادة بناء بنيته التحتية والاقتصادية. شمل هذا الدعم مشروعات تحسين مجالات الصحة والتعليم، إلى جانب بناء محطات لتصفية المياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي، مما عزز صورة إيجابية ومغايرة عن القوات اليابانية مقارنةً بغيرها من القوات الأجنبية التي تواجدت في العراق خلال تلك المدة.^(١٨٠)

أعلن رئيس الوزراء الياباني جونيشورو كوزيمي في منتصف شهر حزيران ٢٠٠٦ أن بلاده ستبدأ في سحب قواتها من العراق في نهاية الشهر نفسه بحيث تستكمل انسحاب جميع قواتها في شهر أيلول من العام نفسه لتنتهي بذلك أول انتشار عسكري لقواتها في الخارج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن حققت المهمة الإنسانية أسهمت في مشروعات إعادة بناء التحتية على الرغم من رجوع الكتيبة اليابانية إلى بلادها إلا أنّ اليابان أبقّت نشاطات قوتها الجوية مستمرة لمساعدة قوات الاحتلال الأميركي، والأمم المتحدة لمدة عامين.^(١٨١)

ويتضح من خلال ما تقدم أنّ الحكومة اليابانية اتخذت بعد دعمها للحرب، خطوات سريعة للمساهمة في إعادة الإعمار، وكان إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق خطوة مثيرة للجدل، حيث واجهت الحكومة انتقادات داخلية بسبب التعارض مع الدستور الياباني الذي يمنع استخدام القوة العسكرية. ومع ذلك، رأت الحكومة أنّ وجود قواتها في العراق سيسهم في تحقيق الاستقرار ويساعد في تنمية اليابان لدورها العالمي. وبشكل عام يظهر الموقف الياباني من إعادة إعمار العراق تحولاً في السياسة الخارجية اليابانية نحو مزيد من الانخراط في الشؤون الدولية برعاية حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة

يركز البحث على الموقف الياباني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، حيث اتسم الموقف بالتأني لمدة زمنية قبل أن يتبلور بشكل واضح نتيجة جملة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية، وقد شكلت اليابان في هذا السياق جزءاً من مسار إعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة ، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين مصادر الطاقة النفطية التي اعتمدها عليها بشكل كبير ، كما شهد هذا الموقف تصاعداً في الضغوط الأمريكية على اليابان لتعزيز التحالف الاستراتيجي بين البلدين، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، الأمر الذي دفع الحكومة اليابانية إلى اتخاذ خطوات تدريجية باتجاه مساندة السياسة الأمريكية في إطار توجهات شاملة لا عادة تعريف دورها الأمني والعسكري.

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية الكبيرة، والتي أظهرتها استطلاعات الرأي التي أظهرت أن ٦٠% إلى ٨٠% من اليابانيين عارضوا الحرب، إلا أن الحكومة بقيادة كويزومي اختارت دعم الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعكس الفجوة بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي. هذا الدعم لم يكن مجرد موقف سياسي، بل كان له تأثيرات عميقة على العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان، حيث أصبحت اليابان شريكاً رئيساً في جهود إعادة الإعمار بعد الحرب، مما ساعد على تحسين صورتها في العالم العربي، وتمكنت اليابان قد من استغلال الوضع بعد الحرب لتعزيز علاقاتها مع العراق، مما يعكس تحولاً في سياستها الخارجية نحو مزيد من الانخراط في الشؤون الدولية.

الهوامش

(1) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War The significance of the Iraq War case, Series: [Undefined series for scimag] vol. 2 iss. 1, 2008, p.85.

(2) Shinoda, Tomohito, Japan's Top-Down Policy Process to Dispatch the SDF to Iraq, Series: Japanese Journal of Political Science 2006-mar 31 vol. 7 iss. 1, 2006, p. 75.

(3) Miyagi, Yukiko , op. cit., p. 95.

(٤) لزهـر مروك ، العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن ٢١ (دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق ٢٠٠٣) ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، مج ٦، ع ١٠، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط ، الجزائر ٣ ، ٢٠١٨ ، ص ٨١ .

(5) Miyagi, Yukiko , op. cit., p.83.

(٦) لزهـر مروك ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(7) Miyagi, Yukiko, op. cit., p.84.

(٨) لزهـر مروك ، المصدر السابق، ص ٧٢ .

(٩) أمير نجم عبود، السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ (دراسة في أهدافها وأدواتها ومستقبلها)، العدد ١٥ المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، ٢٠٢٤، ص ٦٣٩ .

(١٠) لزهـر مروك ، المصدر السابق، ص ٧٣ .

(11) Sakai, Keiko, Japan-Iraq Relations: The Perception Gap and Its Influence on Diplomatic Policies, Arab Studies Quarterly 2001-fal vol. 23 iss. 4, 2001., p. ١٢٠

(١٢) قاسم حسين السعدي، العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الإنسانية ، مج ٢٦، ع ٤، جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٩، ص ٢ .

(١٣) لزهـر مروك ، المصدر السابق، ص ٧٩ .

(١٤) مخلد عبيد مبيضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ٢٠٠٤، مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٣٣، العدد ٣ ، الجامعة الأردنية ، عمان، ٢٠٠٦، ص ٥١٦ .

(١٥) لزهـر مروك ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠ - ٨١ .

(16) Sakai, Keiko, Japan-Iraq Relations, op. cit., p. 117.

(17) Ishibashi, Natsuyo, The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq: Public Opinion, Elections, and Foreign Policy, Series: Asian Survey 2007–oct–oct vol. 47 iss. 5, 2007, p. 772.

(18) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War: cultural and theoretical perspectives, Series: [Undefined series for scimag] vol. 2 iss. 2, 2008, pp . 215 – 216.

(١٩) لزهرة مروك ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٢٠) أمير نجم عبود ، المصدر السابق ، ص ٦٤٣ .

(21) Sakai , Keiko , op. cit. , p. 118 – 119.

(٢٢) قاسم حسين السعدي ، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢٣) Sakai, Keiko, op. cit., p. 117 ، كيكو ساكاي ، العلاقات بين العراق واليابان فجوة الفهم المتبادل وأثره؛ على السياسات الدبلوماسية ، ضمن كتاب العراق واليابان تأريخ وعلاقات ، ترجمة : محمود عبدالواحد محمود القيسي وعلي حسين حسون ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١ .

(24) Miyagi, Yukiko , op. cit., p.85 .

(25) Miyagi, Yukiko, Japan's Middle East Security Policy: Theory and Cases, Series: The University of Sheffield/Routledge Japanese Studies Series, New York: Routledge, 2008, p. 88.

(26) Miyagi, Yukiko , op. cit., p.85 .

(27) Sakai, Keiko , op. cit., p. 123.

(٢٨) مخلد عبيد مبيضين ، المصدر السابق، ص ٥٣١ .

(29) Miyagi, Yukiko , op. cit., p. 88.

(30) Miyagi, Yukiko, op. cit., p.85.

(31) Sakai, Keiko , op. cit., pp. 123 – 124.

(32) Amy L. Catalinac, Identity Theory and Foreign Policy: Explaining Japan's Responses to the 1991 Gulf War and the 2003 U.S. War in Iraq, Series: GPSA Journal The Georgia Political Science Association 2007–mar vol. 35 iss. 1, 2007, p. 61.

(33) Miyagi, Yukiko, op. cit., p.86 .

(34) Sakai, Keiko , op. cit., p p. 123 – 124 .

- (35) Amy L. Catalinac, *Identity Theory and Foreign Policy*, op. cit., p. 60, 61.
- (36) Weeks, Donna, *Softly, softly to Iraq: Removing the inverted commas from Japan's security contributions*, Series: Australian Journal Of International Affairs 2004–dec vol. 58 iss. 4, 2004, p. 461.
- (37) Miyagi, Yukiko , op. cit., p.86.
- (38) Sakai, Keiko , op. cit., p. 124 .
- (39) Miyagi, Yukiko , op. cit., p. 86 .
- (40) Ibid, p.87 .
- (41) Sakai, Keiko , op. cit., p. 124 .
- (42) Miyagi, Yukiko , op. cit., p.86 .
- (43) Sakai, Keiko , op. cit., p. 126, 127 .
- (44) Sakai, Keiko , op. cit., p. 131 .
- (45) Miyagi, Yukiko , op. cit., p.87 .
- (46) Miyagi, Yukiko, *Japan's Middle East Security Policy*, op. cit., pp. 88 – 89 .
- (47) Sakai, Keiko , op. cit., pp. 131 – 132.
- (48) Robert Kagan, “The September 12 Paradigm”, (*Foreign Affairs*, Volume 87 • Number 5, September / October 2008), p. 35 .
- (49) Melvyn P. Leffler, “The Decider Why Bush Chose War in Iraq”, (*Foreign Affairs*, Volume 99 • Number 6, November/December 2020), p. 144.
- (٥٠) فيصل مخيط عبدالله أبو صليب، نظرية الأمنة والحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ م، مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج ٣٣، ع ١٤، الرياض، ٢٠٢١، ص ٥ .
- (51) Bruce R. Pirnie, *Counterinsurgency in Iraq (2003–2006): RAND Counterinsurgency Study Volume 2 (Rand Counterinsurgency Study)*, Rand National Defense Research Institute, 2008, p. 5.
- (52) Melvyn P. Leffler, “The Decider Why Bush Chose War in Iraq”, (*Foreign Affairs*, Volume 99 • Number 6, November/December 2020), p. 145.

(٥٣) لمزيد من التفصيلات راجع مذكرات تينت:

George Tenet, At the Center of the Storm: My Years at the CIA, HarperCollins 2007.

(54) George A. Lopez and David Cortright, "Containing Iraq: Sanctions Worked", (Foreign Affairs, Volume 83 • Number 4, July/August 2004), p. 90.

(٥٥) جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي ، الاعتراف الأخير (حقيقة البرنامج النووي العراقي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٤ .

(56) Cirincione, Joseph and Mathews, Jessica T. and Perkovich, George., WMD in Iraq: Evidence and Implications , Carnegie Endowment for international Peace , January 8 , 2004 .

<http://www.ceip.org/files/pdf/Iraq3FullText.pdf>

(٥٧) حمزة خليل الخدام، الحملة الإعلامية الأمريكية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ع ٣٠، جامعة القدس المفتوحة ٢٠١٣، ص ٣٣٤ .
(٥٨) قرار مجلس الأمن ١٤٤١: <https://docs.un.org/ar/S/RES/1441> (٢٠٠٢).

(٥٩) محمود رفيق الشيخ أحمد، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١ م، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية (غزة) ٢٠١٨، ص ٦٩ .
(٦٠) نزهة مروك ، المصدر السابق، ص ٨٢ .

(61) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.90.

(٦٢) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(63) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan-U.S. Relations on the Eve of the Iraq War: Dilemmas over "Showing the Flag", Series: Asian Survey 2005-dec-dec vol. 45 iss. 6, 2005, p. 852.

(64) Melvyn P. Leffler, op. cit., p. 145.

(65) Report on the US Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq, Senate Select Committee on Intelligence , July 7 , 2004 .

<http://intelligence.senate.gov/iraqreport2.pdf>

(٦٦) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٦٧) المصدر نفسه.

(68) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.90.

(69) Robert Kagan, "The September 12 Paradigm", (Foreign Affairs, Volume 87 • Number 5, September / October 2008), p. 33 .

(٧٠) سكوت والستن ، التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ ، المستقبل العربي ، مج ٣٧ ، ٤٣٤ع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٧ .

(٧١) سليمان سعيد جمعان عفيف ، حرب الخليج الثالثة "الحرب على العراق" ٢٠ مارس - ٨ أبريل ٢٠٠٣ م ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس ، ٤٥ع ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٨٥ .

(72) Scott McClellan, What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception, Public Affairs, 2008, p. 24.

(٧٣) رعد صابر راضي الكناني، دوافع الاستهداف الأمريكي للعراق والحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ / ٩ / ٢٠٠١ حتى احتلال العراق ٢٠٠٣ ، المؤتمر الدولي : مستقبل منطقة الشرق الأوسط - رؤية مصر ٢٠٣٠ ، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية ، ٢٠٢٠ ، ص ٢١٧ .

(74) Gilbert Achcar, Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine, and Iraq in a Marxist Mirror, Monthly Review Press, 2003, p. 242.

(75) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 216.

(76) State of the Union Address, 29 January 2002. <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html>

(77) Shinoda, Tomohito, Japan's Top-Down Policy Process to Dispatch the SDF to Iraq, op. cit., p. 74.

(78) Norman Solomon, Target Iraq: What the News Media Didn't Tell You, Context Books, New York 2003, p. 43.

(79) Martin Indyk, Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East, Simon & Schuster, 2009, p. 31.

(٨٠) عبدالستار هادي عبيد الجنابي ، آفاق الدور الإقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٧٣ .

(81) Condoleezza Rice, "The New American Realism Rethinking the National Interest", (Foreign Affairs, Volume 87 • Number 4, July / august 2008), p. 22.

(82) Congress, (2002). Public Law 107-243-OCT,(P.1497-1502).

<https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-joint-resolution/114>

(83) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.87 .

(٨٤) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(85) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi: Norms and Japan's Role in the 2003 Iraq War, Series: Foreign Policy Analysis 2009–oct vol. 5 iss. 4, 2009, p. 352 .

(86) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 853.

(87) Amy L. Catalinac, Identity Theory and Foreign Policy, op. cit., p. 64.

(88) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 853.

(89) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 854.

(90) Park, Seo–Hyun, Rhetorical entrapment and the politics of alliance cooperation: explaining divergent outcomes in Japan and South Korea during the Iraq War, Series: International Relations 2017–sep 08 vol. 31 iss. 4, 2017, p.14.

(91) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 854.

(92) Amy L. Catalinac, Identity Theory and Foreign Policy, op. cit., p. 64.

(٩٣) نزهة مروك ، المصدر السابق، ص ٨٦ .

(94) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.91.

(95) Amy L. Catalinac, Identity Theory and Foreign Policy, op. cit., p. 65.

(96) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p.217.

(97) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 361 .

(98) Shinoda, Tomohito, Japan's Top–Down Policy Process to Dispatch the SDF to Iraq, op. cit., p. 71.

(99) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 848.

(١٠٠) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(101) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 218.

- (102) Amy L. Catalinac, Identity Theory and Foreign Policy, op. cit., p. 64 .
- (103) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 854 .
- (١٠٤) مخلد عبيد مبيضين ، المصدر السابق، ص ٥٣٢ .
- (105) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.90.
- (106) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 352, 353.
- (١٠٧) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (١٠٨) محمد إبراهيم الدسوقي، اليابان في المستنقع العراقي، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٩٢ .
- (109) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.87 .
- (١١٠) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .
- (111) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.87.
- (112) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 219.
- (113) Amy L. Catalinac, Identity Theory and Foreign Policy, op. cit., p. 65 .
- (114) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.88.
- (115) Miyagi, Yukiko, Japan's Middle East Security Policy, op. cit., p. 90.
- (١١٦) نزهة مروك ، المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .
- (117) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p. 88.
- (١١٨) محمد إبراهيم الدسوقي ، اليابان في المستنقع العراقي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .
- (119) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 221.
- (120) Park, Seo–Hyun, Rhetorical entrapment and the politics of alliance cooperation, op. cit., p.15.
- (121) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 360.
- (١٢٢) حكمت خضر عبدالرحمن ، مسألة الوجود الياباني في العراق (محدداته ومظاهره) ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، مج ٣٥ ، ع ٢ ، جامعة دمشق ، ٢٠١٩ ، ص ١٠١ .
- (123) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 220.
- سونوكو سوناياما ، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان ، ط٤ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٨ .

- (124) Ishibashi, Natsuyo, , op. cit., p. 768.
- (125) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 220 .
- (126) Ibid., P. 221 .
- (127) Ishibashi, Natsuyo, The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq, op. cit., p. 766 .
- (128) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 361.
- (129) Covarrubias, Jack and Lansford, Tom, Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US Foreign Policy, New York: Routledge, 2007, p. 106 .
- (130) Ishibashi, Natsuyo , op. cit., p. 768 .
- (131) Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War, op. cit., p. 221 .
- (132) Ishibashi, Natsuyo, op. cit., p. 773, 774, 775
- (133) Ibid, p. 775. 776 .
- (134) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 360 ؛ صحيفة الزمان ، العدد ١٧٠٧ ، ١١ / ١ / ٢٠٠٤ .
- (135) Ishibashi, Natsuyo , op. cit., p. 780 .
- (١٣٦) مبدأ يوشيدا : استراتيجية اعتمدها اليابان بعد هزيمتها عام ١٩٤٥ في عهد رئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا الذي تولى رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤ يقوم على مبدأ توظيف القيود الدستورية ، ولا سيما المادة التاسعة لصالح اليابان عبر الامتناع عن بناء قوه عسكرية هجومية اعتماد الحماية الأمنية والمظلة النووية للولايات المتحدة . وقد أتاح ذلك لليابان التركيز في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية السريعة من دون تحمل أعباء الإنفاق العسكرية الكبيرة ، وبموجب هذا المبدأ حافظت اليابان على قدرات دفاع ذاتي محدودة ، مع اتباع القيادة الأمريكية في السياسة الخارجية في أثناء الحرب الباردة . للمزيد من التفاصيل ينظر :-
- Kevin Cooney , Japns Foreign Policy Since 1945 , M.E . Sharpe Peblisher , New York , 2007 , P . 36 – 37 .
- (137) Ishibashi, Natsuyo, op. cit., p. 783 .
- (138) Covarrubias, Jack and Lansford, Tom, Strategic Interests in the Middle East, op. cit., p. 107 .
- (139) Ishibashi, Natsuyo, op. cit., p. 767 .

- (140) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 359.
- (141) Ibid .
- (142) Ibid .
- (143) Ibid., P. 360.
- (144) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 855.
- (145) Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi, op. cit., p. 360.
- (146) Ibid , p. 361 .
- (147) Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan–U.S. Relations on the Eve of the Iraq War, op. cit., p. 862 .
- (148) Shinoda, Tomohito, Japan's Top–Down Policy Process to Dispatch the SDF to Iraq, op. cit., p. 75, 76 .
- (١٤٩) حكمت خضر العبد الرحمن ، المصدر السابق، ص ٩٦ .
- (١٥٠) أمير نجم عبود ، المصدر السابق ، ص ٦٤٩ .
- (151) Park, Seo–Hyun, Rhetorical entrapment and the politics of alliance cooperation, op. cit., p.14 .
- (152) Shinoda, Tomohito, op. cit., p. 76– 77 .
- (153) Miyagi, Yukiko, op. cit., p.89 .
- (١٥٤) جاسم يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٥٠٣ .
- (155) Miyagi, Yukiko,, op. cit., p. 94 .
- (156) Ibid., P. 94, 95 .
- (١٥٧) قاسم حسين السعدي ، المصدر السابق، ص ١١ ، ١٢ .
- (158) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p. 95.
- (159) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.91.
- (16–) Park, Seo–Hyun, Rhetorical entrapment and the politics of alliance cooperation, op. cit., p. 2– 3.
- (161) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.92.

(162) Ishibashi, Natsuyo, The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq, op. cit., p. 789.

(١٦٢) قاسم حسين السعدي ، المصدر السابق ، ص ٧ ؛ صحيفة الزمان ، العدد ١٦١٧ ، ٢٢ / ١ / ٢٠٠٤ .

(164) Ishibashi, Natsuyo, op. cit., p. 769.

(١٦٥) قام شعيب عباس السلطاني ' تغطية الصحف العراقية لعمل قوات الدفاع الذاتي ، ضمن كتاب اتجاهات الكتاب التاريخية في الدراسات اليابانية والعراقية ' دار ومكتبة عدنان، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٤٦٣-٤٦٤ ؛ كيكو ساكاي ، قصص اولادنا لكن من اجل من؟ (تغطية الاعلام الياباني لقوات الدفاع الذاتي في العراق) ' ضمن كتاب في العراق واليابان تاريخ وعلاقات 'ترجمة: محمود عبد الواحد محمود القيسي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩ ، ص ١٢١؛ صحيفة الزمان، العدد ١٦٧٦ ، ٢٠٠٣/١٢/٣ .

(166) Shinoda, Tomohito, op. cit., p. 85.

(167) Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War, op. cit., p.92.

(168) Park, Seo-Hyun, Rhetorical entrapment and the politics of alliance cooperation, op. cit., p.14, 15 .

(169) Shinoda, Tomohito, op. cit., p. 85.

(170) Miyagi, Yukiko, op. cit., p.89 .

(171) Miyagi, Yukiko, op. cit., p. 351 .

(172) Shinoda, Tomohito , op. cit., p. 87, 88 .

(١٧٣) قاسم حسين السعدي ، المصدر السابق ، ص ١٢ ، ١٣ ؛ صحيفة العدالة ، العدد ٥٧٠ ، ٣ / ١٢ / ٢٠٠٥ .

(174) Shinoda, Tomohito, op. cit., p. 89 .

(١٧٥) أمير نجم عبود ، المصدر السابق، ص ٦٤٩ .

(١٧٦) جاسم يونس محمد الحريري ، العلاقات العراقية - اليابانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، شؤون الأوساط ، ع ١٣٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٩ ، ص ١٧٣ - ١٧٥ .

(١٧٧) لزهروك ، المصدر السابق، ص ٩٣ .

(178) Covarrubias, Jack and Lansford , op. cit., p. 110 .

(179) Miyagi, Yukiko, op. cit., p. 95 .

(١٨٠) جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣ ، المصدر السابق، ص ٥٠١ .

(١٨١) جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية - اليابانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، المصدر السابق، ص ١٧٣ - ١٧٥ .

المصادر

أولاً الوثائق

- ١- قرار مجلس الأمن ١٤٤١: <https://docs.un.org/ar/S/RES/1441> (٢٠٠٢)
- 2-Congress (2002). Public Law 107-243-OCT (P.1497-1502) <https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-joint-resolution/114>
- 3-State of the Union Address, 29 January 2002. <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html>
- 4-Report on the US Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq, Senate Select Committee on Intelligence, July 7, 2004. <http://intelligence.senate.gov/iraqreport2.pdf>

ثانياً: المصادر باللغة العربية
الكتب

١. جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير (حقيقة البرنامج النووي العراقي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٢. سونوكو سوناياما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، ط٤، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٣. كيكو ساكاي، العلاقات بين العراق واليابان فجوة الفهم المتبادل وأثره على السياسات الدبلوماسية، ضمن كتاب العراق واليابان تاريخ وعلاقات، ترجمة: محمود عبدالواحد محمود القيسي و علي حسين حسون، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
٤. محمد إبراهيم الدسوقي، اليابان في المستقبل العراقي، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

المقالات والأبحاث المنشورة

١. أمير نجم عبود، السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ (دراسة في أهدافها وأدواتها ومستقبلها)، العدد ١٥ المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، ٢٠٢٤
٢. تشوحي فوجيموتو، الفكر السياسي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية و الحرب ضد العراق، مجلة دراسات يابانية وشرقية، ع٣، جامعة القاهرة - مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٩.
٣. جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٤. جاسم يونس محمد الحريري، العلاقات العراقية - اليابانية بعد الاحتلال الأميركي للعراق، شؤون الأوسط، ع١٣٢، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠٩.

٥. حكمت خضر العبد الرحمن، مسألة الوجود الياباني في العراق (محدداته ومظاهره)، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مج ٣٥، ع ٢، جامعة دمشق، ٢٠١٩.
٦. حمزة خليل الخدام، الحملة الإعلامية الأمريكية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع ٣٠، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣.
٧. رعد صابر راضي الكناني، دوافع الاستهداف الأمريكي للعراق والحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ / ٩ / ٢٠٠١ حتى احتلال العراق ٢٠٠٣، المؤتمر الدولي : مستقبل منطقة الشرق الأوسط - رؤية مصر ٢٠٠٣، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ٢٠٢٠.
٨. سكوت وستن، التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٥، مجلة المستقبل العربي، مج ٣٧، ع ٤٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.
٩. سليمان سعيد جمعان عفيف، حرب الخليج الثالثة "الحرب على العراق" ٢٠ آذار - ٨ أبريل ٢٠٠٣ م، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع ٤٥، جامعة قناة السويس، ٢٠٢٣.
١٠. فيصل مخيط عبدالله أبو صليب، نظرية الأمانة والحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ م، مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج ٣٣، ع ١٤، الرياض، ٢٠٢١.
١١. قاسم حسين السعدي، العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الإنسانية، مج ٢٦، ع ٤٤، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩.
١٢. لزهروك، العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن ٢١ (دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق ٢٠٠٣)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج ٦، ع ١٠، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، ٢٠١٨.
١٣. مخلد عبيد مبييضين، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال المدة من ١٩٧٣ إلى ٢٠٠٤، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣، العدد ٣، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية ٢٠٠٦.

الرسائل والأطاريح الجامعية

١. عبدالستار هادي عبيد الجنابي، آفاق الدور الإقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، ٢٠١٥.
٢. محمود رفيق الشيخ أحمد، الإحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١ م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٨.

الصحف العربية

- ١- صحيفة الزمان، العدد ١٧٠٧، ١١ / ١ / ٢٠٠٤.
- ٢-، العدد ١٦١٧، ٢٢ / ١ / ٢٠٠٤.
- ٣- صحيفة العدالة، العدد ٥٧٠، ٣ / ١٢ / ٢٠٠٥.

Sources

Books

1-Bruce R. Pirnie, **Counterinsurgency in Iraq (2003-2006): RAND Counterinsurgency Study Volume 2 (Rand Counterinsurgency Study)**, Rand National Defense Research Institute, 2008.

2-Covarrubias, Jack and Lansford, Tom, **Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US Foreign Policy**, New York: Routledge, 2007

3-George Tenet, **At the Center of the Storm: My Years at the CIA**, HarperCollins 2007.

4-Gilbert Achcar, **Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine, and Iraq in a Marxist Mirror**, Monthly Review Press, 2003.

5-Kevin Cooney , **Japns Foreign Policy Since 1945** , M.E. Sharpe Pablsher , New York , 2007.

6-Martin Indyk, **Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East**, Simon & Schuster, 2009

7-Miyagi, Yukiko, **Japan's Middle East Security Policy: Theory and Cases**, Series: The University of Sheffield/Routledge Japanese Studies Series, New York: Routledge, 2008.

8-Norman Solomon, **Target Iraq: What the News Media Didn't Tell You**, Context Books, New York 2003.

9-Scott McClellan, **What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception**, Public Affairs, 2008.

Articles:

1-Amy L. Catalinac, **Identity Theory and Foreign Policy: Explaining Japan's Responses to the 1991 Gulf War and the 2003 U.S. War in Iraq**, Series:

GPSA Journal The Georgia Political Science Association 2007-mar vol. 35 iss. 1, 2007.

2-Cirincione, Joseph and Mathews, Jessica T. and Perkovich, George., WMD in Iraq: Evidence and Implications , Carnegie Endowment for international Peace , January 8 , 2004. <http://www.ceip.org/files/pdf/Iraq3FullText.pdf>

3-Condoleezza Rice, “The New American Realism Rethinking the National Interest”, (Foreign Affairs, Volume 87 • Number 4, July / august 2008).

4-George A. Lopez and David Cortright, “Containing Iraq: Sanctions Worked”, (Foreign Affairs, Volume 83 • Number 4, July/August 2004).

5-Ishibashi, Natsuyo, The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq: Public Opinion, Elections, and Foreign Policy, Series: Asian Survey 2007-oct-oct vol. 47 iss. 5, 2007

6-Melvyn P. Leffler, “The Decider Why Bush Chose War in Iraq”, (Foreign Affairs, Volume 99 • Number 6, November/December 2020).

7-Miyagi, Yukiko, Foreign Policy Making Under Koizumi: Norms and Japan’s Role in the 2003 Iraq War, Series: Foreign Policy Analysis 2009-oct vol. 5 iss. 4, 2009

8-Miyagi, Yukiko, Japan's policy towards the Iraq War The significance of the Iraq War case, Series: [Undefined series for scimag] vol. 2 iss. 1, 2008.

9-Park, Seo-Hyun, Rhetorical entrapment and the politics of alliance cooperation: explaining divergent outcomes in Japan and South Korea during the Iraq War, Series: International Relations 2017-sep 08 vol. 31 iss. 4, 2017

10-Robert Kagan, “The September 12 Paradigm”, (Foreign Affairs, Volume 87 • Number 5, September / October 2008).

11-Robert Kagan, “The September 12 Paradigm”, (Foreign Affairs, Volume 87 • Number 5, September / October 2008).

12-Sakai, Keiko Japan-Iraq Relations: The Perception Gap and Its Influence on Diplomatic Policies, Arab Studies Quarterly 2001-fal vol. 23 iss. 4, 2001

13-Seifudein, Adem, Japan and the Iraq War: cultural and theoretical perspectives, Series: [Undefined series for scimag] vol. 2 iss. 2, 2008.

14-Shinoda, Tomohito, Japan's Top-Down Policy Process to Dispatch the SDF to Iraq, Series: Japanese Journal of Political Science 2006-mar 31 vol. 7 iss. 1, 2006.

15-Weeks, Donna, Softly, softly to Iraq: Removing the inverted commas from Japan's security contributions, Series: Australian Journal Of International Affairs 2004-dec vol. 58 iss. 4, 2004

16-Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan-U.S. Relations on the Eve of the Iraq War: Dilemmas over “Showing the Flag”, Series: Asian Survey 2005-dec-dec vol. 45 iss. 6, 2005, p. 852

17-Yasuaki, Chijiwa, Insights into Japan-U.S. Relations on the Eve of the Iraq War: Dilemmas over “Showing the Flag”, Series: Asian Survey 2005-dec-dec vol. 45 iss. 6, 2005.

1-Al-Zaman Journal , Issue No. 1707, 2024/1/11.

2- Issue No. 1617, 2004/1/22

3-Al-Adalah Newspaper, Issue No. 570, 2025/12/3.